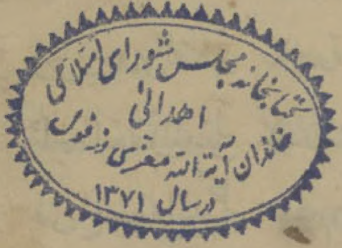
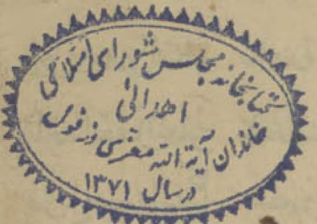
يمكن ان يستدل للقول بانها وقت
صلوة العصر بغيبوبة القرص بقوله تعالى
فقال اني احببت حب الخير حتى توارت
بالحجاب ردوها علي وباخبار
رد الشمس لعلي ع فلاحظ وتامل





يمكن ان يستدل للقول بانها وقت
صلوة العصر بغيبوبة القرص بقوله تعالى
فقال اني احببت حب الخير حتى توارت
بالحجاب ردوها علي وباخبار
رد الشمس لعلي ع فلاحظ وتامل





بسم الله الرحمن الرحيم

احمد ربي منعم الانام   مصليا على النبي الهادي

والآل والائمة للعباد   بمنطق الفصيح والكلام

ما ادركه الانسان في ضمير   تصديق او مجرد التصور

وكل واحد من القسمين   ضرورة او نظري البين

ثانيهما تعقل المعقول   لادراك مشكوكات المجهول

من رام منطقا بوجه كل   يعصم في افكاره عن خلل

موضوعه معرف المجهول   وحجة كذا لدى العقول

دلالة اللفظ على التمام   مطابق هنا لدى الكلام

كما على الجزء تضمن وما   سواهما بالالتزام وسما

وذان بالذات او لا كما   لا عكس في الباب لدى العلما

موضوعه مع اتحاد عام   وضعا والانواع رسم

ان ساوت الافراد في الصدق   فات للتساوي فمشكك ان

وان كثر فان يكن بالوضع   سموا باشتراك اهل الوضع

وان يكن بكثرة استعمال   فذاك ذو نقل او ارتجال

وما سوى ذا فاهل الطريقة   سموه بالمجاز والحقيقة

واللفظ لو دل على تمام   موضوع له وكان بالتمام

مفرده كما مركب اذا   لم يك في المحاورات هكذا

مفهومه مع امتناع الصدق   سموه بالجزئي اهل الصدق

كما الذي من ذاك كلي اذا   لم يك فيه الامتناع مثل اذا

امتنعت افراده او انتفى   مع ما من الاقسام فيه دق

وبين كليين لو تفارقا   تباين كما اذا تصادقا
تساوي مع كونه في كليين   كليته من كل جانبين
وان يكن كلية من جانب   فطلق بينهما يا صاحب
وما يكون غير ذا بينهما   عموم من وجه لدى من علما
بين نقيضي متساويين   تساوي في الكليا كالعينين
بين نقيضي ثالث الاقسام   ما منهما عكسا بلا كلام
بين نقيضي ما عدا المذكور   تباين جزئي بلا قصور
وما من الكلي على كثير اتفق   يحمل نوع عند اهل المنطق
كما مع الحمل على المختلف   جنس لدى الجواب عن مختلف
وذا لدى عقولنا قسمان   بعيد او قريب كالحيوان

كما لديهم

كما لديهم اول القسمين   منقسم هنا الى قسمين
مرتبة الادنى من الاجناس   سافله بمقتضى القياس
كما يكون عاليا ان يقع   ما منه اعلى فوقه وما وقع
بينهما توسط في البين   ومثل ذا الاول القسمين
وما به التمييز في الجواب   سموه بالفصل اولو الحجا
وما عن المشارك القريب   ميزه فسم بالقريب
كما عن المشارك البعيد   ما ميزوه ذا بنا البعيد
وذا مقوم لدى انتسابه   الى الذي ميزه في الباب
كما لدى انتسابه الى الذي   ميزه عنه مقسم لذي
مقوم العالي على القياس   مقوم السافل بلا انعكاس

مقسم كسافل للعالي بلا — عكس بلا ارتياب عند العقلا

وما على الخارج تحت واحد — يحمل خاصه بلا تعاند

كما مع الحمل على ذاك بدا — عداه عامه لدى من علما

ما انفك من ذي بين على المعروض — مفارق وهنا مع العروض

كما يكون لازما فيما اذا — لم يجز انفكاكه وذا كذا

لها او الوجود بالقسمين — وكل منهما عندهم قد بين

اما يكون سالف الباب — او غيره بلا ارتياب

مفهوم كل ما ذكر بالمنطق — سموه في المقام اهل المنطق

معروضه بالتبع عند العقل — كما كليهما معا بالعقل

اولهما مع الاخير — ليس بموجود بلا نكير

وفي وجود ثاني الاقسام — تشاجر بين ذوي الافهام

وما اتى في المقامات على — شيء معرف لدى من عقلا

غايته الاطلاع في الانوا — ولو بوجه ما لدى الجوا

لابد في المقام للمعرف — من كونه اجلى من المعرف

وكونه الاعم والاخص لا — يصح عند من هنا تاملا

كذا المساوي له وكعرفه — بل مثله الاخفى لدى ذي معرفه

ما كان ذا فصل القريب منه — حد كما بالخاص رسم وكذا

لو مع جنسه القريب ركبا — تام والا ناقص يا صاحبا

وجوزوا الاعم في الاخير — كحال الالفاظ لدى ...

ما احتمل الصدق او الكذب بها — سموه بالقضية اهل علمنا

ما الحكم فيها بثبوت شيء او ... بنفيه حملية كما رووا

اجزاؤها موجبة او سالبة ... ثلثة كالذي بهم قاطبة

موضوعه محموله وكرابطة ... بينهما كما اقتضيه الضابطه

ما ليس فيه الحكم كالمذكور ... شرطية هنا بلا تصور

اول جزئيها مقدم كما ... ثانيهما التالي لدى من علما

شخصية لوكان في كلما ... موضوعها شخصا بلا كلا

كالذي لطبيعة في كوار ... طبعية بمقتضى القواعد

وما عداهما فمحصورات ان ... كمية الافراد فيها تستبن

جميعها او بعضها وانها ... به البيان فهو سور عندنا

وما خلى عن ما سطر في البا ... مهملة عند اولي الالبا

ليس كلام جملة الاعلام ... في غيرنا لث من الاقسام

لابد في الموجبة من موضوع ... لوقف محمولا على الموضوع

فان يكن محققا في الخارج ... سموه اهل علمنا بالخارج

وبالحقيقي لدى النقاد ... والذهن بالذهن انكر

لو كان حرف السلب جزء منها ... سميت القضية معدولة

لو صرحت كيفية المحققة ... بينهما فيها فبالموجهة

وسم ما دل على الكيفية ... في بابنا بالجهة القضية

لو كانت النسبة بالضرورة ... ما دام موضوعا فبالضرورة

وان يكن ما دام وصفه ... مشروطة عامة حيث ما ورد

وفي معين من الازمان ... وقتية عند اولي الاذهان

كما اذا لم تك كالمقرره — سموه اهل العلم بالمنتشره

وان يكن مع دوام الذات — دائمة مطلقة بالذات

كما اذا كان لاجل الوصف — عرفية عامة عند العرف

وان نفيتهما كان هنا — مطلقة عند ذوي اذهانا

وان يكن بالسلب عن مخالف — ممكنة العام بلا تخالف

وهذه بمقتضى الضوابط — في الكتب عند سائر البسائط

تركيبها في الكلام — بلا ضرورة ولا دوام

اذ لا دوامها اشارة الى — مطلقة عامة عند العقلا

ولا ضرورة لدى الاذهان — منها الى العام من الامكان

مع اتفاق الاصل في الكمية — للفرع واختلاف في الكيفية

لو كان

لو كان نعتي بثبوت النسبه — او نفيها مع فرض غير النسبه

فكانت الشرطية المتصله — عند الذي له المفعله

وان يكن من جهة العلاقة — بالالزام سموها اولو الذوق

لو لم يكن كذا لدى اهل العلم — كما بالاتفاق سموها هنا

لو كان فيه الحكم بالتنافي — بينهما او عدم التنافي

فكانت المنفصلة كما اتى — في الصدق والكذب

بنا الحقيقي كما في الصدق — بالمانع الجمع ودون الصدق

بالمانع الخلو في المقام — من دون شبهة ولا كلام

لو التنافي كان في القسمين — في مورد لذاتي الجزئين

ما العناد وباتفاق — لو لم يكن كذا بلا انفاق

والحكم في الشرطية لو كان على / مقدم معين فالعقلا

بالشخصية سمو وبالكلية / لو كان اعليه بالكلية

وان يكن عليه ذا بالبعض / فسم جزئية في الفرض

كما اذا لم يك مثل ما ذكر / فسمه مهملة كما اشتهر

وطرفا الشرطية فصلتان / في الاصل عند الجمهور وكونهما

كلاهما الحمل او للمتصل / او متخالفان او المنفصل

مخرجها عن التمام / زيادة الاداة في المقام

حد تناقض القضيتين / وجود الاختلاف

بحيث كان الصدق في احدهما / مستلزما الكذب في

بالذات والعكس كذا في البنا / عند اولي الفضل بلا

لا بد فيه منه في الكمية / فيما ورد والوجه والكيفية

مع اتحاد في سوا المذكور / من دون شبهة ولا

فالممكن العام بلا معاند / يناقض الضرورة في الموارد

وهكذا المطلقة في / تناقض الدائم في الكلام

نقيض مشروطة عامها / حينية ممكنة في بابها

وكون مطلق من الحينية / تناقضا للعام من عرفيه

ويعلم المذكور في المركب / باحدى نقيضي جزاى المركب

وينجلي هذا الذي الانبا / بعد الاحاطة في المركبات

وذاك في كلية منهما في / جزئية منها هنا لا يكتفي

بل ذا الذي التحقق في جزئية / دد نقيض جزئي القضية

لكل واحد من الافراد ... من دون شبهة والعناد

وحد عكس المستوي في البنا ... تبديل جزئيها بلا ارتيابا

لكن مع البقا في الكيفيه ... في الصدق والكذب

تنعكس القضية في كليه ... موجبة في البنا بالجزئية

لعم تاليها او المحمول

تنعكس الكلية في السوالب ... سالبة كلية في المطالب

لانه لولاه في اذهاننا ... يلزم سلب الشيء عن نفسه هنا

وليس في الجزئية عكس مط ... لعكسها في اول قد سبقا

تنعكس القضية في العاصين ... وهكذا الدائم بالقسمين

حينية مطلقة في الباب ... بل وكذا عند اولي الالباب

لكل من الخاصين

كل من الخاصين في المقام ... لكن بشرط تبد لا دوام

وقسمي الوقتية والوجود ... مطلقة عام بجمود صح

بل وكذا المطلقة في البنا ... لكنها في صورة الايجاب

لقسمي الممكنة في المقام ... لا عكس مطلقا بلا كلام

ومن سوالب الموجهات ... من البسيط والمركبات

تنعكس الدائمة باتفاق ... دائمة والعام بالقسمين

عرفية وهكذا الخاصتان ... مع لا دوام البعض في الاذهان

دليلها استحالة النتيجة ... عند انضمام الاصل والنقيض

لا عكس للباقي من السوالب ... لاجل الانتقاض في المطالب

عكس النقيض عند لا صدقا ... تبديل جزئيه مع كيفها

في الصدق والكيف لدى لوجد | او هو في المقام جعل ثاني
اوجزئيها مع تخالف | من جهة الكيف بلا تخالف
وحكم موجباته كالسالب | في الباب والعكس كذا باتا
والوجه في ذا الباب المذكور | في المستوي هنا بلا قصور
النقض في هذا الذي يعقل | كالنقض في ذاك بلا تأمل
والعكس جزئي من الخاصين | عرفته كذلك في البابين
من دون شبهة ولا اعتراض | يعلم بالدليل لا افتراض
قياسنا قول مؤلف اذا | لذاته يلزم قول شدّا
ما منه بالمادة والهيئة معا | يذكر فيه ذاك حيث وقعا
سمي باستثنائي البرهان | وما خلا عن ذاك باقتران

وثاني

وثاني القسمين عند العقلا | بنحو شرط او بنحو الحمل
وما هو الموضوع في الاولى | سمي اصغرا بلا نكير
محموله الاكبر والمكرر | اوسطه ها هو المقرر
وسم بالصغرى التي فيه صغر | هنا وبالكبرى التي فيه اكبر
ثم الوسط لو كان في الصغرى | محمولا الموضوع في الكبرى
سمي ذا بمقتضى القواعد | باول الاشكال في الموارد
وان يكن في ذين محمولا فذا | سمي بالثاني وثالث اذا
في ذين كان ذاك موضوعا | برابع في عكس اول انتما
فعلية الصغرى مع كلية | يلزم في اول الثاني الباب
وهكذا كلية الكبرى لما

محصوله اربع في المقام | سلبا وايجابا بلا كلام

يلزم في الثاني بلا اختلاف | كلية الواحد مع اختلاف

في الموارد | كما وكيفا مقتضى القواعد

وهكذا عند اولي الالباب | دوام صغرى ههنا في الباب

او كون كبراه من السوالب | لم تنعكس في سائر المطالب

وامكان واحد مع الضرورة | او كون كبراه من المشروطة

ضروبه المنتجة في المقام | اربعة كاول الاشكال

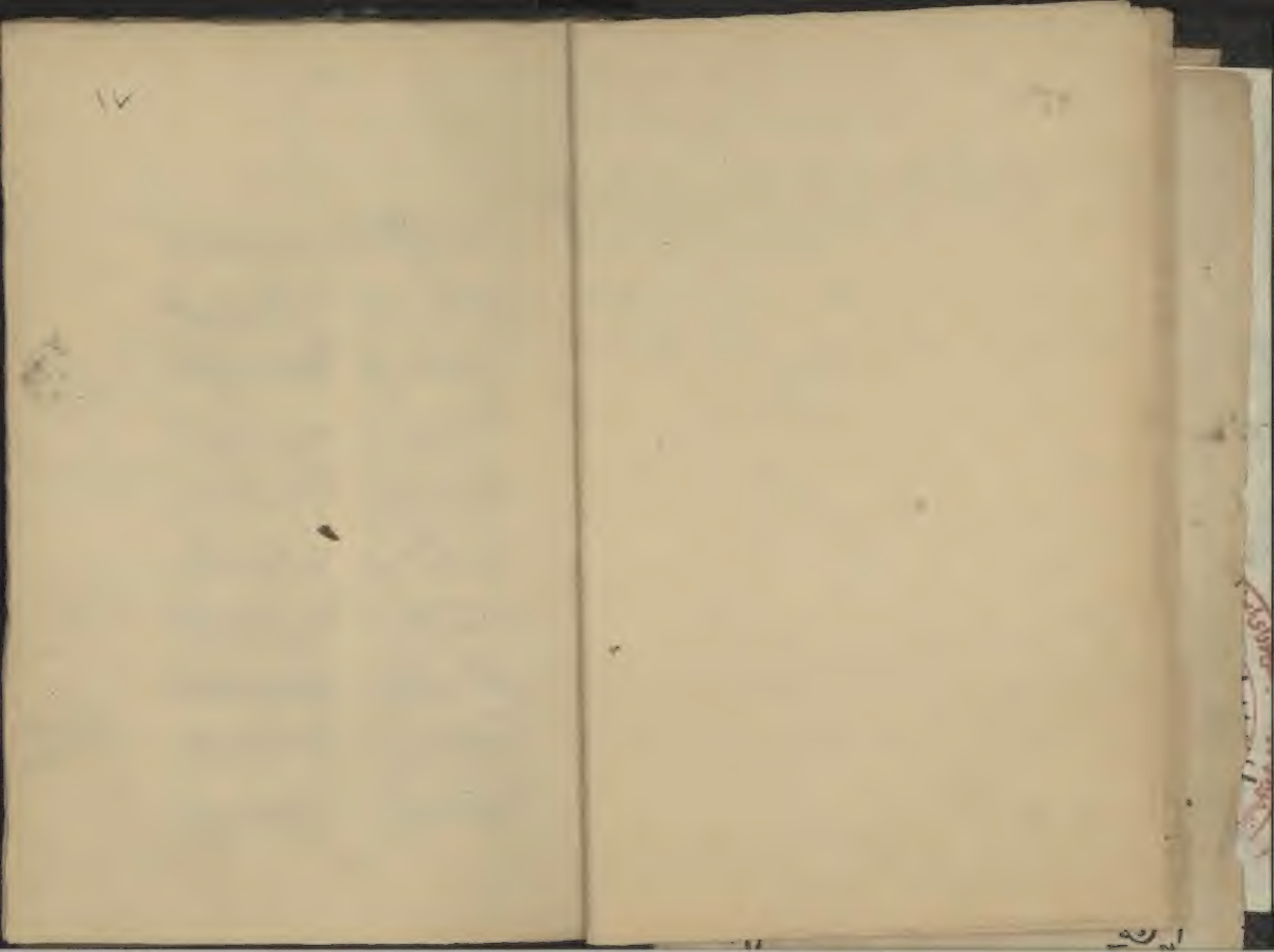
محصوله منحصر في السالبة | كلية جزئية يا صاحب

وذا لاجل الخلف وانعكاسا | كبراه والصغرى على القياسا

لكن مع الترتيب ثم عكسا | يحصل منه ما يلي من علما



14



بسم الله الرحمن الرحيم

أفصح قول بسط اللسانا حمد الذي علمنا البيانا

ثم الصلاة وصلت بالرحمة على نبيه وأهل العصمة

البالغين غاية البراعه وآله فخرا بالشفاعه

وبعد فالعبد قوام اتقنا منظومة كسبائك نظم احسنا

تبصرة لسبط الحسين نور الفؤاد وضياء العين

فكل من رغب في الوصول لفهم اعجاز الكلام المنزل

وقد حوت مقاصد التلخيص وهو ملخص من التلخيص

فصاحة المفرد

فصاحة المفرد بالذي نقل خلوصه من التنافر المخل

ومن غرابة ومن تخالف عن مقتضى القياس نحو الكفف

وفي الكلام مع فصاحة الكلم خلوصه من ضعف تأليف لزم

لم تتنافر كلماته ولا تعقيد فيه لفظا او دلالة

ثم الاضافات لذي التواتر تخل اذا ادت الى التنافر

ومثل ذاك كثرة التكرار نحو لها منها عليها فانظر

بلاغة الفصيح في الكلام طباقه لمقتضى المقام

منا البليغ والفصيح من قدر على فصيح وبليغ قد عبر

علم المعاني علم ما طوبق به لمقتضى الحال الكلام فانتبه

كلامنا انشاء ان سوى على احداثه معناه كلم لا نكلا

وان حكى عن واقع فخبر افادة للحكم او علم ظهر

صادق ان طابق ما قد وقعا كاذب ان خالفه مستمعا

وكذبه عدم وفق وشذ | في زعمهم او غاية بها انبذوا

والافترا الكذب عن عمد ولا | عمد المجنون على ما عقلا

والخبر الملقى من انكرا | ملتزم تاكيده مقررا

ويحسن التاكيد ان يلوحا | مرددا ولينحل ان كان خلا

وربما كل لغيره جعل | كما المرجى مجرى من جهل

ثم من الانشا غير ذي الطلب | والطلبي قسمه الذي غلب

منه التمني مثل ليت فعل | وربما بلو وهل ولعل

ومنه الاستفهام وهو قد طلب | بهل وبالهمزة واسم

فهل للتصديق كهل ذاك كذا | بسيطا او مركبا فليحتذا

والهمز للتصديق والتصور | والباق للتصور الغر

من ثم

من ثم يستقبح هل زيدا تم | كذا هل زيدا ضربت يا فتى

وجاء هل زيدا ضربت على | تقدير مقدم فليقبلا

وربما جا للاستبطا | نحو متى كشفك للغطا

وسيق للوعيد والتعجب | مالي لا ابصر من لم يغب

كذا التنبيه على الضلال | كاين تذهبون بالمحال

وشاع للانكار والتقرير | كذا للاستهزا والتحقير

وجا للتهويل واستبعاد | انى له الذكرى مع الابعاد

والامر من طرائق الانشا | اي طلب الفعل بالاستعلا

واستعملوا الصيغ في التماس | وفي كدعا كارحم

وفي اباحة وتعجيز وفي | تسوية كاخرج او اصبر فاعرف

وجا للتسخير والتمني — كانجل يا ليل بلا تأني

كذاك للتهديد والاهانه — نحو ذق الزقوم بالمهانه

وشاع للاكرام والامتنان — مثل كلوا من رزق ذي الاحسان

وجا للتحقير واحتقار — كمثل القوا ما به تبار

والنهي من ذلك باقتضا — للكف من فعل بالاستعلا

واستعملوا النهي لنحو ما ذكر — في الامر نحو لا تطغى وانتظر

من النداء طلب الاقبال — بحرف كيا اخي النبال

وربما استعمل في الاغرا — كنحو يا مظلوم والبلا

وفي اختصاص ك[illegible] — نحو انا الفارس ايها الرجل

واستعمل النداء في استغاثه — فقل يا لله ذا الاغاثه

وقد اتى النداء للتحسر — وندبة كيا حسينا فابصر

وانقسم الاسناد عند الجمهور — قسمين بالقصر وغير القصر

ثم من القصر حقيقي كما — تقول لا رب سواك حكما

ومنه اضافي لدى التبيين — بقلب او افراد او تعيين

بحرف لا كجاء عمرو لا عمر — او بل كلم يات زيد بل بكر

او ما والا واخيرا انما — كانما الالزام رحب حرما

او فصل او تعريف او — نحو تميمي ابو نعيم

ولم يجامع لا والا الا ما — يليه من تكرار نفي اعلما

وانما في اصلها ان يجي — من شأنه في الحكم ان لا ينكرا

وما والا عكس وربما — تبادلا لنكتة فليعلما

وقد يجي القصر للمشاكله ... لقول من نوظر بالمساجله

الحذف لانتفا قصدنا احد ... او لتعين بدون ريب كشف

او لقرينة او اختبار ... او ضيق او تيسر الانكار

او لبيان بعد ان قد ابهما ... نحو فلو شا هداكم جمعا

او لبدار الدفع للتوهم ... او اتباع الوارد المسلم

كرمية من غير رام مثلا ... والقطع بالرفع ونصب رسلا

والحذف للتعظيم من حص الاذ ... كذاك للتحقير من سو الالا

وجا للتعميم من مختصر ... وجرى تاليه على اسم مظهر

والذكر للقصد بلا معارض ... او احتياط لخفا عارض

وجا للتعظيم والتحقير ... كذكر بالالقاب في التعبير

او لترك

او لتبرك او التلذذ ... بالاسم او طول كلام قد حبذ

وجا للتهويل والتعجب او ... غباوة السامع فاعرفا او

تعريف لفظ الاشارة الى ... معين في الذهن حتى يعقلا

فبالضمير لاقتضا الحال ... من ذاك نوعا نحو انت خالي

او اقتضا الحال ان ينزلا ... منزلة الاخر من وجه جلا

او اختلاف الوضع والعلم ... بالالقاب المطوب المطلق

كالحمد للمعروف بالبها ... ندعوك يا ذا الجود والثنا

في العلم الاحضار باسم خص ... وجا للمدح وذم فانتبه

كذا للاستلذاذ والتبرك ... او للكناية بلطف المسلك

يجاء بالموصول حيث بالصله ... يعرفه مخاطبا حضر له

وهكذا يجي لاستهجان ... في الاسم والقرب والبيان

وجاء للتفخيم والحث على ... معنى كجاء من عليك افضلا

كذا الايماء الى حبس الخبر ... وقد يفاد منه اغراض اخر

واسم اشارة لما تميزا ... تقول هذا محرز مبرزا

كذا التنبيه على البلاده ... او فطنة السامع بالافاده

وجاء للتعظيم والتحقير ... نحو هذا ولد الوزير

او لبيان حاله في القرب او ... في البعد او توسط كما رأوا

وقد يفيد ان لحكم اللاحقه ... مسبب عن الصفات السابقه

تعريفه باللام للاشاره ... الى الذي يعهد في العباره

او لاشارة الى الحقيقه ... او فرد او افراد باطريقه

اضافة التعريف لاختصار ... كذا لتعظيم او احتقار

كذا للاغناء عن التفصيل ... والحث او تهكم في القيل

او قصد تعميم لما قد عرفا ... او لتضمن اعتبار لطفا

تنكيره لفظا لانتفاء العهد ... مع انتفاء القصر عند القصد

كذاك للافراد والنوعيه ... نحو غشاوة والمهيته

وجاء للتعظيم والتكثير ... كذاك للتقليل والتحقير

وقد يفاد ان معا جمعا ... مثل له شيء فكن سميعا

والوصف للكشف او التخصيص ... او مدح او ذم للذي النتيجم

وجاء للتاكيد والترحم ... كزيد المسكين لم يحتشم

وبذكر التاكيد للتقرير او ... لدفع سهو او تجوز راوا

[illegible]

زيادة التقرير في الابدال — بالكل والبعض والاشتمال

العطف للتفصيل مع تقرب — او دونه مع اختصار

وجاء للقصر وصرف الحكم — والشك والابهام اذ تعمى

تقديم شيء لاصالة ترى — كذا للتشوق لما اخرى

وسرعة الفرح او حزن بد — ودفع ايهام خلاف ما قصد

وللتقوي وتخصيص ورد — وكون ذاك نص غير منفرد

فعلية الجملة او ما اسندا — لتفهم الحدوث والتجددا

جملية المسند للتقوي — نحو الفتى يحكم بالتروي

او كان ذاك سببيا وبطا — كمحسن يقضي ابوه مقسطا

ان واذا للشرط في استقبال — والشك في ان فهو ذو احتمال

لولا امتناع

لولا امتناع في المضي اذ يرى — وربما كل كغيره جرى

ويقتضي الوصل بغير الواو — حصول معناه بحكم حاوي

والواو ان يعطف بها — يقتضي الاشراك في حكمها

والجامع المحقق عقليا — او الخيالي او الوهميا

وان عطفت غيرها — بين كلا الجزئين جامعا

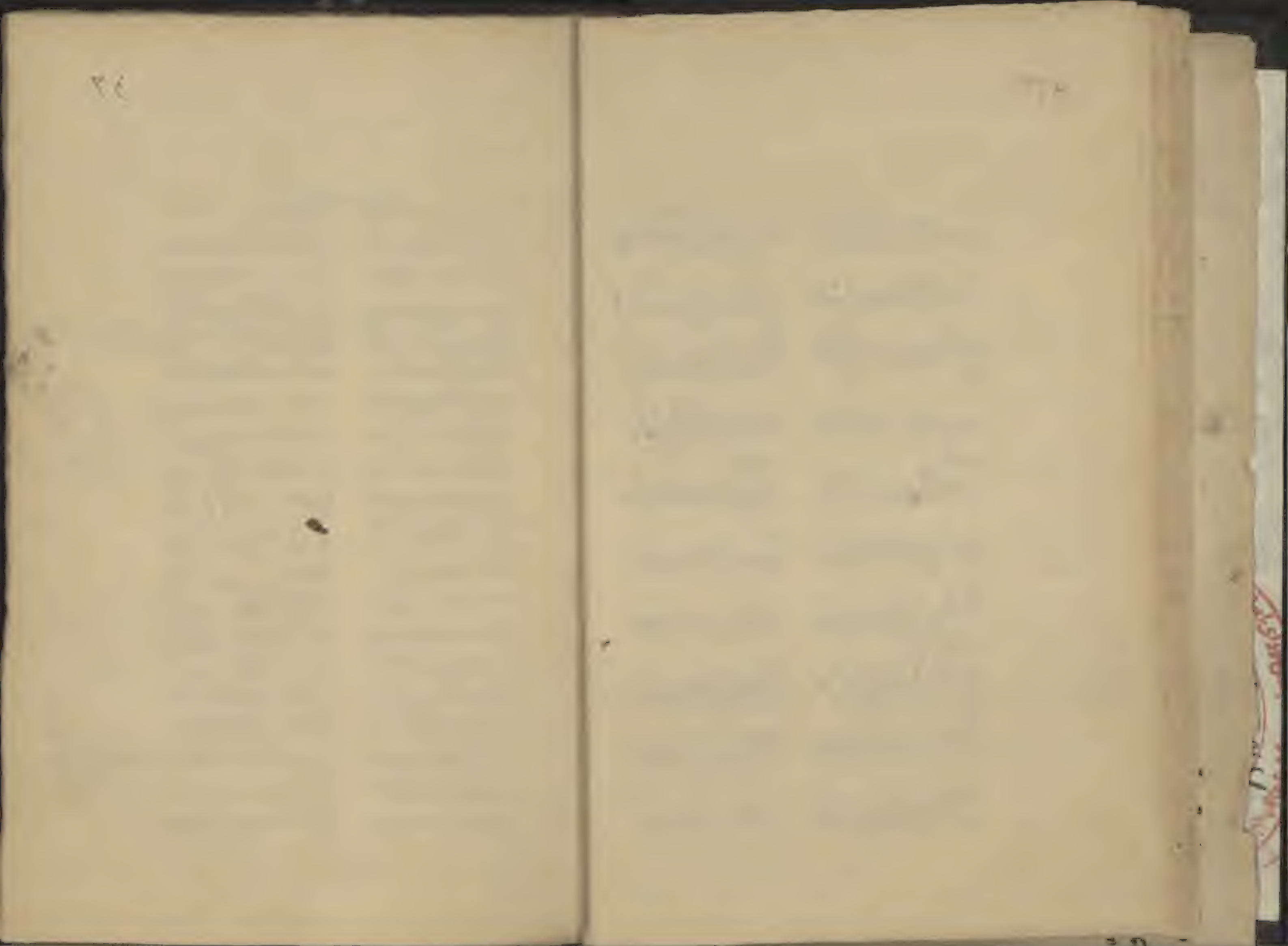
ويقتضي اتفاق نوع في الخبر — او صان الايهام ظهر

وهكذا ان لا يكون كانت لا — بيانا او مؤكدا او بدلا

ولا يرى مستانفا جوابا — عن الذي قدر كي يجابا

الاطناب زيادة اللفظ على — مقداره لنكتة كما انجلى

كمثل تكرير لتاكيد يرد — وكشف ابهام لتفهيم قصد



بسم الله الرحمن الرحيم

يا من هو الله والفرد الاحد | الواحد الماجد والوتر الصمد
دل بها وحدة العوالم | اذ وحدة النظام فيها قائم
دل عليه كل ما في الكون شيء | حتى معاد كان من ظل وفي
بل ذاته بذاته كان اولي | ومن هنا الذات على الصفات دل
كاله في الصفات الزائدة | بل ذاته بالذات تلك واحدة
احمده محمدة فائقة على | محامد الناس جميعا نحو الولا
ثم اصلي بصلوة وافرة | فاضلة فاخرة وباهرة
على نبي قرشي ماجد | واله الاطياب الامجد
لدينا قائم دل المصطفى | الغائب المستور عن اهل الجفا
بعد يقول المجرم الغريق في | فيافي الذنوب وارشيدي
محمد شكابي وطنا | ابن سليمان البط علما
ابن علوم الحكمة العالية | ودرسة خالصة بالية
والعلم بالتوحيد ما قد علا | على العلوم كلها وهو جلي
اردت ان انظم فيه رجزا | ماذا في خضوعي هناك برزا
سقط وضعت للعرفان | ملوة بالدر والمرجان
سميت ما نظمت بالفرائد | حائزة الافكار في العقائد

فريدة في تقسيم المفهوم

ما كان في اذ اغنا ما دخل | وجوده بالذات في الحال حصل
فهو لديها واجب الوجود | [illegible]
وان يكن بالذات ما يمتنع | وجوده في خارج كان [illegible]

فهو ممتنع الوجود وفي | مصطلح الاصحاب [illegible]
ونسبة الوجود ان مع العدم | كان سواء فبالامكان وسم
وواجب الوجود بالغير خرج | بحيث في افراد الامكان اندرج
وهكذا ممتنع بالغير في | نسبة الممكن قول قد نفي

فريدة في بطلان الدور

في سور الاخير بالذات لزم | وفيه هذا القيد كما قد علم
توقف الشيء على ما قد وقف | به هو الدور بطلان عرف
لا فرق في البطلان بين مضمر | والمظهر المصرح المشتهر

فريدة في ابطال التسلسل ببرهان التطبيق

توقف الشيء على نفس لزم | منه وهذا في العقول قد علم
ترتب الامر بلا نهاية | وهكذا الكلام في البداية
تسلسل مصطلح العلماء | وبالبراهين فسادا علما
برهان تطبيق على ما فصلا | [illegible] منه نحو ما تسلسلا
اذ هذه الامور لو تسلسلت | نفرض حدا من حدود حصلت
سلسلة كانت بلا نهاية | وهكذا نفرض لذي الغاية
وكان في تصاعد غير يكف | [illegible]
والانطباق بين الاجزاء [illegible] | [illegible]
[illegible] | [illegible]
فيلزم النقصان والزيادة | [illegible]

فريدة في بطلانه ببرهان التضايف

[illegible] | [illegible]
[illegible] | وجه وجيه في الكلام مشتهر
[illegible] | بيانه بالنهج المسطور

اذ لو فرضنا في الامور سلسلة
ضمنها ترتب متساوية في العلل
اخرها يكون معلولا فقط
وهكذا اولها زيادة
فرعية في ابطال التسلسل [illegible]
لشائع الفساد براي وجه
بيانه الشارح بعين كما
ان هنا لو ترتبت بلا انتهاء
اذ جميع الاحاد لديها [illegible]
وكلما يفرض في باب العدد
لانه يمكن فرض آخر
سابق زين الوحدة الملحوظة
فصار المجموع منتهى كما
فرعية في ابطاله [illegible]
لشائع الابطال وجه باهر
دل مع الفساد فيما قد سبق
انا وحققنا في زمان [illegible]
ان كانت الايام منها اكثر
لانه حينئذ كان اكثر
لان وصل اليوم قبل الليل
فالانتهاء فيهما ما حصل
وفي التساوي فالتناهي يظهر
سبقها بعدا سلسلة
مع الماليات وابطال خلل
فزاد هذا وهو حد ينضبط
فالظرفها وجدت نهاية
بران سرده ويسم والعدد
الحكم لنا تحول [illegible] [illegible]
سلسلة تقدم بعض خفا
واولها من بعض ذلك يوجد
فالانتهاء فيه ما قد وجد
برهان عامري وانظار
اخرها المرتبة الملحوظة
لابتدائه وهو ما [illegible]
وصاحب الكنز هنا ذاكر
تجويزه لاوازم حق
وقد مضى الايام والليالي
فالانتهاء فيه ما ظهرا
تناهي الايام ايضا قد حصر
غير لها لبيع العقل فيه
وهكذا ان كان الايام اقل
اذ عد مجموع جزءا اكثر

من كل واحد من الصنفين
الحادث الذاتية ما كان العدم
لا بالزمانية والزمانية ما سبق
فانه يسبق في الاذهان من
وقيل لا معنى لتقديم العدم
لانه يكشف بالعلية
وفاضل الطوسي هناك قد ذكر
ان يكن الغير علة وصف
وان يكن ذاك سابقا
وذلك التعريف ما قد تم
في جنب ذات العلة التي ثبت
الحق عندنا حدوث العالم
الحضرت في جانب الازل
والثابت الوجود في طرف الازل
فالقول بالذات والزمان
طريقة الكلام [illegible]
[illegible]
وذا انه حدوث كالنار
اذ اي جسم كان اما ساكن
في المكان لازم الاجسام
فالانتهاء ظاهر في البين
فرعية في معنى الحدوث والقدم
عليه بالذات يسبق قد حكم
عليه الاعدام به وذاك حق
لفظ الحدوث وهو ما قد يطلق
بالذات والعقل يخفيه حكم
ليست له العلة من [illegible]
بانه بالغير مسبوقا [illegible]
بالحادث الذاتي وذاك عرف
بحادث الزمان هذا [illegible]
لذات معلول على الجزم عدم
فذلك التقديم بالذات ثبت
فرعية في تحقيق الحدوث الزماني
ازمنة الوجود في العوالم
موجودة موهومة في البال
هو الذي يكون علته العلل
فرعية في الاستدلال عليه على منهاج المتكلمين
ليس هنا بلازم التبيان
تجويز الاله [illegible]
ان يوجد البارئ جسما وهو
فوق الجبال في ظهور وجد
او حده لكل جسم كما من
ان لبث الاجسام في المكان

فهو سكون و سواه الحركة
حصول هذين بلا تو ان
حصول ثان في مكان قد سبق
في الجزء الثاني كون اول
وكل مسبوق بغير حادث
تبعية الاعراض للاجسام
وتابع الحادث حادث لا
بل كل ما في الكون في كل الزمن
مخلوق الباري قطعا فان
لنا على الحدوث وجه ثان
وهو دليل الخليل [illegible]
فقال ان الله يأتي و [illegible]
فات بها يا خصم مما عزبت
بيانه ما يدعو الاجرام السما
والشرف الاجزاء ما يرى الفلك
قد [illegible] بالحركة الدورية
والطبع لا يسلك فيما قد ضرب
لان ما لا طبع فيه مطلقا
فيلزم القول بالافتقار
دل على ان سواه حادث

فايدة في البرهان الثاني على الحدوث وهو الخليل

فايدة في البرهان الثالث

ليس لها الثالث حتى تسلكه
الاسبقا بالغير بالبيان
هو الكون في بيان هو حق
سماه بالحركة قوم لكن
لا ازلي ذا لا الثالث
ثابتة في صفة الاجرام
حدوثها بالعقول حكما
بالذات في [illegible] وهو على
والباقي [illegible] الملك [illegible]
مشيد الاركان بالامثال
وعده قد شاع في الافواه
بالشمس [illegible] بغير شك
فصار [illegible] بهذا [illegible]
[illegible] الشرف بالاجرام
الشمس ثم البدر [illegible]
وليست الحركة الطبيعية
والقسر [illegible] ليس ما يختلف
فقط [illegible] حقا
لانها [illegible]
وجه وجيه مستقيم ثالث

ما له تسخير شمس والقمر
بيانه سكون شمس والقمر
في موضع معين قد اختلف
ان لم يكن للكون ما يرجح
ان يكن الرجحان للجسمية
فيلزم القرار للاجسام
وان يكن للازم الجسم لزم
وان يكن لعارض [illegible]
فذاك السكون امر [illegible]
مخصوصة الجسم له [illegible]
وهو اليها في الوجود يفتقر
فافتقرا له الذي لا يفتقر
لما يع بطلان قول الزندقة
وفي ابراهيم بعد رابعا
مرجحه ودفع العرض [illegible]
لو صح ما يقوله المعاند
ولو يكن هذا حق [illegible]
خامس ما قرر من برهان
وهو دليل الحكيم في
من قوله [illegible]

وفي كتاب الله هذا مستطر
وكل كوكب يجري بالعبر
لا يمين وشمال يختلف
فهو لدى العقول مما يقتضي
اشتراك الاجسام في العلية
في ذلك المكان في الايام
ما مر في السابق فافهم واستقم
جاء هنا تزيد سابق فرض
خصوص جسم بسكون علما
بالذات تلك جوهر متهم
[illegible] بالتخصص بعكس ما ذكر
بالجسم جزما والعقل يعرف
موعظة [illegible] حقيقة
ومنزله قلب يكون تابعا
والحكم بالازدم للعقل حصل
ما عزنا الاعمال والعقائد
من كان زنده [illegible] من عرفك
طريق ان ثابت البرهان
كما بناه يستدل فقع
اذا عرفت فهو يستغني

فايدة في الرابع على طرز [illegible]

فايدة في الخامس بطريق [illegible] من دلائل الانفس

الا كم مما ثبت منه اعراض
وكذا امر الهزال و السمن
والنفس لا ترتفع بنقص والعزر
والكل في الحدوث كالنور بدكما
بل بعض جسم ليس يخلو من عزير
للخصم ههنا شكوك وشبه
اول شك ان علة العلل
فيلزم الاذعان بالقديم في
ان لم يكن بجامع شرط الاثر
يلزم ان لا يوجد الا بعد
جوابنا عن ذلك الوسواس
ان الذي يقول منهم بالقدم
كان له الحدوث والاستمرار
واسطة بين القديم المستظ
ولكن قلنا ذلك الزمان لا
وليس حرف الاعتبار والعدم
لنا اشادة وجه ثان
بل كنه فعل انه المعقول
لانه المحيط والمقدم
لنا جواب ثالث معتبر

فريدة في شبهة الفلاسفة في الحدوث
فريدة في الجواب الاول عنها
فريدة في الجواب الثاني
فريدة في الجواب الثالث

كالفقر والغناء والامراض
والموت والحيوة وهو قد علم
والطبع فيها ليس حادثا عنه
معا منها من كان اعطاه
والحكم في الكل بما مر ظهر
والحق في انظارهم قد ثبتت
ان جمع الشروط في طرف الازل
ثارة وهذكر ... يقتضي
تسلسل الشروط منه ما ظهر
ويلزم التغيير في ذات الصمد
كما استفدنا من كلام الناس
قال بامر بعد مبدء علم
فبالحدوث يظهر الاثار
والحادث اليومي وهو قد شهر
نقول بالدوام وهو قد جلا
بل هو في الواقع ثابتا على
تنفخ به المواهم من زمان
بوصف عند العقل المجهول
ليس لمعقول طريق يعلم
بيانه لوانه كما يشهر

ان قيل

ان قبول ما هو المعلول في
وليس من تمام شرط الفاعل
وذات هو الممكن المعلول
على الدوام وخلافه افتقر
لما يلي فساد تلك الشبهة
تسلسل الشروط فيها زما
وخامس الاجوبة المسكنة
جميعها لم يكن في طرف الازل
ايجاده في طرف الازل
بل انه في الايجاد فيما استقبلا
والفاعل القادر من كان لا
وثاني الشكوك ما يبين
ويمكن الوجود في طرف الازل
والله في التاثير ايضا قد قدر
ايجاده حتى ما يجب
جواب تلك الكلمات الباقية
في الشبهة الاولى منها بلا خلل
سرقة الباري ... يجب
بيانه ان عقول الناس
ان بها دفع الضرر المحتمل

قبوله الوجود امكان فقط
في جعله الوجود من للقابل
قد لا يكون ممكن الحصول
الا وليس عنه ما ظهر
النقض بالحوادث اليومية
كذلك التغيير ايضا علما
ان شروط العلة المثبتة
لان منها ان يريد ما حصل
ولم تكن ارادة في الازل
لحكمة داعية وهو جلا
ان كان قدارا وشيئا وحصل
ان من الباري تعالى ممكن
وفي الخلاف الانقلاب قد حصل
وليس للاغراض فعله ظهر
في طرف الازل وجوها طلب
علا وحق ما شئ ردود عليه
عليك بالامعان حتى يحصل
برانه من العقول يطلب
يحكم بالجزم بلا وسواس
فيلزم الدفع بها بلا خلل

فريدة في الجواب الرابع
فريدة في الخامس منها
فريدة في الشبهة الثانية منها
فريدة في الجواب
فريدة في لزوم تحصيل معرفة الصانع

ثم لنا فيها دليل آخر
وقد عرفنا نحن في تعميم النعم
لا يمكن الشكر بلا عرفان
لو قيل لغاية الله الواحد
كحبة وهو لدينا وهما
نقول هذاك القياس باطل
نظير ما قلناه حين كان عمر
كان به جميع ما فيه دوا
وكان عريا تاما لله ستر
اعطاه من جميع ما كان افتقر

فريدة في البرهان الأول لإثبات الواجب على مسلك المتكلمين

لنا على إثبات علة العلل
منها عن أرباب الكلام قد ورد
عندهم علة الافتقار في
او الحدوث شرط الإمكان كما
فكل حادث يكون مفتقر
ويلزم انتهاء ذاك الى
لانه لولاه دار او تسلسل

فريدة في البرهان الثاني بطريق الحكماء الطبيعيين

قال الطبيعي من فحول الحكما
من نظر الناظر في الوجود من
فلك جسم كان فيه الحركة

وجوب شكر المنعمين ظاهر
وشكر من انعمنا مما لزم
فافتقر العبد الى ابراز
نسبتها اليه في المورد
والشكر للسلطان منها قبحا
والافتراق بين ذين حاصل
وكان هذا مثلا وهما
اعطاه مولاه لقمة فكلوا
اشبعه منه جوع قد ظهر
فالشكر حتم ويحقق قد ظهر
ارده وان يكن بعض الدل
فاعتبروا الوجود من حيث حدث
ما كان موجودا حدوث قد وقع
قبل به وقيل شكرا مثلما
الى الاثر احدثه وهو ظهر
ما يكون حادثا وهو جهد
او هو في وجوده تسلسل
برهان واجب الوجود مثلما
حيث حراك وبه الدهر لمن
محرك لا بد ان يحركه

ولم يكن له الحراك مطلقا
وفي حدوث العالم الذي ذكر
لنا على المطلوب ايضا يستدل
بجوهرها صورتها والدهر
وكلما الف مما يفتقر
فان يكن ذا واجبا فهو به
من البراهين الجياد الرابع
بيانه تساوي الاجسام في
نقول هذا الجسم من جرم الفلك
وهو لطيف وكثيف حول
والحكم في المثلين بالتساوي
وكل جسم فهو قطعا جائز
لكل جسم جائز لابد من
وذلك الترجيح ينتهي الى
تسلسل الامور منه حاصلا
لنا على المقصود وجه خامس
اعلى وجوه الباب في الالفاظ
اخبر في القرآن انه على
ولا الابرهن الحكيم في
وقاطع العقل عليه يشهد

فالانتهاء الى الاله حققا

فريدة في البرهان الثالث

تفصيله العضيل ما قد سطر
بان في الاجسام تركيب حصل
هو الهيولى والجميع ظاهر
الى الذي الفه وهو ظهر

فريدة في الرابع

وفي الخلاف دار او تسلسلا
يثبت من هذا الاله الصانع
حيثيته وحكم تقسيم قد في
وذاك في العنصر ما قد سلك
بشركة الافراد فيها قد قسم
قبول الاعراض والاوصاف في
ما هو من اجسام اخرى فانه
مخصص مرجح له [illegible]
ما كان واجبا ولولاه خلا

فريدة في الخامس

او دار ما مر وهذا باطل
في نسخ شرح ارب [illegible] والسادس
وهو دليل الواحد القهار
جميع الاشياء شهيد وجلا
مطلق به وجه وجيه قد في
اذ نظر الاعلام فيما يوجد

من حيث موجودية الموجود
بيانه الواضح ان لا ريب في
وذلك الممكن يحتاج الى
مرجح فان بالامكان علم
فينتهي سلسلة الكون الى
او ردّ في المقام منه خروج
وهو وان جرى على الافواه

فريدة في بطلان الاولوية الذاتية

بيانه الواضح ان الممكنا
فذاته يصلح للعلية
والدفع ان الذات ان كان حكم
ان كان محكوما بالامكان فيخ
فاحتاج بالجزم الى علية
وان يكن بالامتناع حكما
وصار ايضا واجبا والقلب في
سادس ما قيل من البراهين

فريدة في السادس من البراهين

تشابه الافلاك في الطبيعة
والطبع لا يفعل غير الواحد
ما بينها اختلاف في قدر النحن
سابع ما في بابنا مستطر

فريدة في سابعها

وان جرى ذلك في جرم الفلك
من نجم لم حثت بالمقصود
وجود ما وجوبه مما يفي
بوجوده دفعا الترجيح بلا
تسلسل الموجود والدور لزم
ما وجب الوجود وهو قد جلا
على دليل سابق لنا ولج
لكنه لدى اللبيب واه
اولا وجود او بذات علنا
سماه ذاك بالاولوية
بانه اولى فشق العدم
كفاية الذات هنا منع فخ
من خارج لا صرف للاولوية
فقلب الامكان يمنع علما
لسان الاعلام بجزم قد يفي
بلغته باوضح التبيان
مسلم في الحكمة الربانية
وقد ترى الافلاك في الموارد
فليس ذا الا المبدء على
ما ليس في عقولنا يستتر
وليس في تحريره عيب وشك

حدوث البعض بقدر البعض من
ولم يصر بالعكس فالعقل اقتضى
لتابع المطلوب وجه ثامن
فان اتاك النجم الزاهرة
لا سيما في طرف للاخذ
تاسع ما ذكر من الادلة
من ان نقطتين في جرم السما
وتميزان الثمرات البلية
فان اجزاء السماء في ذا سواء
وهو الاله القادر المقتدر
لتابع المقصود وجه عاشر
بيانه ما بين القطبين
في الحركات بجريات الناحية
فبعضها اسرع في الاحساس
والكل في الطبع سواء في النظر
من البراهين على ما قد ذكر
وهو جرى في الحركات الحادثة
فبعضها يسير نحو المغرب
وبعضها الى الجنوب جالا
وليس ذا الا لعلة العلل
الكل في عقولنا ان ينعكس
ان الها خالقا هذا قضى

فريدة في ثامنها

والعقل في اتمام هذا ضامن
في نقرة حصت بلا اشاجرة
دل على خلق الحكيم القاهر

فريدة في تاسعها

ما قد جرى في درك الاجلة
بالقطب يخصان عند الحكما
فكان ذا من علة مرجحة
فذاك من مرجح بلا امتراء
فما هو المقصود منه يظهر

فريدة في عاشرها

وهو [illegible] دليل قاهر
الاختلاف التي ترى في البين
ما بين اجرام السماء واقعه
والبطوء في البعض بلا وسوسة
فليس ذا الا المبدء فهو
ما هو في حسابنا الحادي عشر

فريدة في حادي عشرها

ذهبت الافلاك ايضا طارئة
والبعض منها نحو المشرب
وبعضها الى الشمال مالا
فالجزم بالاله منه حصل

فريدة في الثاني عشر

حسبك في المقام في من يقتدر
ماهو في عداد ما الثاني عشر

والقطع منه الدليل يحصل
شكره بالجزم ممن يجهل

وهو اتفاق العقلاء فاطلبه
ان الاله الحق ذات واجبه

واختلف في المصداق ما قد حرز
فقيل بالشمس وقيل بالقمر

وقيل بالاجسام والقوالب
وقيل بالاصنام والكواكب

وقيل بالدهر ولم يقل احد
ان ليس للعالم خالق صمد

فريدة في الثالث عشر

تثبت الاعلام بالثالث عشر
فلاح منه الحق والصدق ظهر

يفوح منه ارج التحقيق
في غاية الاحكام والتدقيق

بيانه ترتيب الافلاك كما
تأثيره بالحس مما علما

في غاية النقاء والصفا كما
مصلحة العالم منه علما

وليس ذا بالاتفاق والعبث
وليس هذا من طبايع الخبث

بداهة العقول مما تشهد
بانه من الحكيم الاحد

لا ريب القصر المشيد المرتفع
الى جزاف بل من الباني وقع

فريدة في الرابع عشر

دل لنا العقول بالرابع عشر
بيانه بلون الافلاك ظهر

فاختلف في الالوان محسوس البصر
كالضوء للشمس ومحو للقمر

وحمرة المريخ في الموارد
وهكذا الصفرة في العطارد

كمودة للناس حسبت في زحل
والبيض في الزهرة ما قد حصل

ولمعة الثابت حق في النظر
والمشتري كالدر محسوس البصر

واختلف في الانجم ايضا في الكبر
واختلف في الاثار ايضا قد ظهر

مع اشتراك الكل في الماهية
فافتقر الكل الى العلية

ابا

فريدة في الخامس عشر

دل دليل محكم في الباب
يحصل منه الجزم للاصحاب

بيانه ان النجوم جلا
تأثيرا في عالم الكون جلا

فان يكن بالعون ما قد عرف
يلزم في العالم ان لا يختلف

وان يكن بالدفع والمناقضه
والبعض اقوى العجز في المعانده

فيلزم المحذور فيما قد مضى
في ذاك ايضا حسبما العقل قضى

وان يكن على التساوي فلزم
ان يقع الافعال في كتم العدم

وان يكن بالعون في حال كما
بالنقض في اخرى فمنه علما

فريدة في السادس عشر

حاجتها الى الاله الواحد
لحصر التغيير في الموارد

اظهر ان لنا ما يشتهر
بين البراهين هو السادس عشر

بيانه تركب الاجسام من
اجزاء واتصالها علن

مفصولة بالقسمة الوهميه
والفرق في الاشارة الحسيه

ثم الى الاجزاء قطعا يفتقر
ما هو في التركيب امره ظهر

فريدة في نفي الشريك

فاي جسم كان يحتاج الى
مبدعه وهو الاله جل علا

استمعوا يا معشر الاخوان
ان ليس له شريك ثان

بل هو وتر واحد فرد صمد
ليس له في ذاته كفوا احد

اينه ما سرى في كل شي
براد ذي البرهان في ظل وفي

بل لو تأملت وجلت النظر
امتنع الشركة في ملك القدر

فريدة في الاول من البراهين

حق براهين الاله الواحد
نذكر ما يكفيك في فرائد

لو كان في العالم معبودان
حيان قادران موجودان

فلو ارادا خلقه في البين
يلزم الايجاد من الاثنين

والواحد المعلول ليس يصدر   عن مستقلين وهذا يظهر
وفيه رجحان الصدور منتفي   من واحد فمنع الاستبداد قفي
بالكل عن كفاية الغنا كما   اليها افتقاره قد علما
وذاك جمع بين ما تنافيا   والعقل بالبطلان ما قد يقضي

فريدة في ثانيها

لو فرض الاثنان فلاخلاف ان   الكل فالعجز للكل قد علن
ان لم يكن امكن ان ينفيا   فالعجز ايضا ثم للجميع عرفا
ان امكن العجز لواحد فقط   لم يك ذلك الاله منضبط
لان من العجز ليس قادرا   وليس ممتنع التخلق منه ظاهرا

فريدة في ثالثها

لو كان واجبان فيما قد علم   فواجب الوجود قدر مشترك
ويلزم المايز هما ما امكنا   اذ عزه بالجزم ليس ممكنا
لانه المايز والجامع لا   بجامع الجامع وهو قد جلا
فواجب الوجود يحتاج الى   مميز عن الوجوب قد جلا

فريدة في رابعها

لو قيل في الاله بالاعداد   لابد من مميز الافراد
بذلك المايز ان كان كملا   فالنقص في فاقد ما حصلا
وان يكن هذا بذاك ينقصر   فالنقص بالممكن بالجزم يصير

فريدة في خامسها

لو فرض الاله غير واحد   فمايز الافراد في الموارد
ان كان في الاله ما يعتبر   من حيث كونه الها مفتقر
فمن خلا عنه فلا اعتداد به   اذ فيه خلو عن كمال فانتبه
وان يكن في ذاك غير معتبر   فهو لتخصيص التميز مفتقر
والفقر من لوازم الامكان   وليس في الواجب بالعيان

فريدة في سادسها

فريدة في سادسها

من قال في الاله بالاثنين   فقد اتى قائله بالشين
لان عرفان العباد لا يقع   اذ هو فرع الامتياز الممتنع
اذ هو بالامكان ما قد يقع   او بالمكان والزمان ينقطع
وكلها على الاله يمتنع   والفرق بالوجوب ايضا لا يقع

فريدة في سابعها

فامتنع المايز في الاثنين   قضى به العقل بدون مين
اذ اكتفى الواحد في الفعل قفي   زيادة الاخر منع قد قفي
لانه يلزم منه ان رجح   بغير رجحان وهذا قد قبح
وهكذا جميع الاعداد وضح   كفاية الواحد بالفعل قضي

فريدة في ثامنها

وذاك برهان في الانظار   اتمامه في غاية الاختصار
ان كان واحد الالهين قدر   ان يستر الفعل الذي عنه صدر
عن واجب كان فعجزه ظهر   ان لم يكن عن ستر هذا اقتدر

فريدة في تاسعها

فهو يصير عاجزا والعجز في   صانعنا يصير نقصا قد نفي
كل من الاثنين لا يمكن ان   يعرف النفس بتخصيص علن
لانه من المحال الممتنع   بالعقل هذا الامر ما قد نفع
اذ هو اما بالحدوث المشتهر   او هو بالامكان ما قد ظهر
والكل في الواجب ممنوع كما   ليس الوجوب من تميز علما
لانه مشترك لا مايز   تخصيصه ممتنع لا جائز

فريدة في عاشرها

فالعجز في التعريف للكل وقع   والعجز في الصانع نقص ممتنع
في كثرة الالهة منع قد ورد   اذ قدرة المجموع اقوى واشد
عن قدرة الكل فكل عاجز   والعجز منتف لا جائز

فريدة في البرهان الحادي عشر

لوحدة الواجب برهان وجد … وهو قوي بل هو الاقوى وبعد

بل هو مقبول لدى الاعلام … تفصيله التفصيل بالاقلام

ان لو فرضنا واجبين في القدم … ثم فرضنا ممكنا كان عدم

كلاهما عن خلقه ان عجزا … فاعجز العبيد لن يميز

ان عجز الواحد في الصنع فلا … يكون هذا واجبا وهو جلا

ان قدرا وكان بالتعاون … فتفقر الحاجة في المعاون

ان اوجد الواحد هذا فقط … فالعجز في الاخر مما ينضبط

لان من اوجد قد ازال عن … ثانيهما القدرة وهو قد علن

لان ايجاد الذي قد فعله … يكون تحصيلا لما قد حصله

فصار مقهورا وهذا دخل … في سلك الامكان ونقص قد حصل

لو قيل ان الواحد مستقلا … ان اوجد الشيء الذي قد عدلا

تقدرا ان القدرة المعينة … فقضية الشبهة عندي بينة

لانه نفاذ قدرة ولا … يكون عن عجز لدى من كملا

فريدة في البرهان الثاني عشر

لمانع نفي شريك الباري … وهذه جرى في السن الاخبار

بيانه الشركة في الاملاك … عدت من العيب لدى السلاك

ففي القلوب نفرة مبينة … في شركة الاملاك ذي السلطنة

وكلما الملك يكون اكثرا … فنفرة الشركة كانت اظهرا

عليه احكام العقول شاهدة … خليقة الملوك فيه عاضدة

والحكم عرفا هكذا بلا خلل … خيار فسخ فيه في الشرع حصل

والقهر والتوزيع بين العقلا … محقق بالجزم هذا علما

فالحكم

فريدة في الثالث عشر

فالحكم اولى عندنا بلا زلل … في هذه الاشياء وعقد انعدل

لو فرض الواحد غير واحد … فلازم المفروض في الموارد

ان كان للعالم عن هذا غنا … فاللغو في وجوده قد علما

والحق ان كان اليه مفتقر … فاللغو في الاول منهما ظهر

فريدة في الرابع عشر

واللغو نقص عن اله قد نفي … وذلك البرهان ما به اكتفي

القول بالاثنين مما يلزم … شيئا مما الا في العقول يمنع

از واحد الاثنين ان كان افتقر … الى الذي ثانيه فالعجز ظهر

والاخر ان كان الى الاخر افتقر … فالعجز في كليهما مما ظهر

وان يكن كل منهما عن كل غنا … فالنقص في الجميع ايضا علنا

اذ للذي استغنى عنه ذلة … فالنقص في انتفا هذا علة

الا ترى لا رئيس في البلد … لم يك يرجونا اليه لا حد

عد ذليلا عند كل الناس … بلا شكوك وبلا وسواس

فريدة في الخامس عشر

لمانع نفي شريك الاله … وجه وجيه وخلاف داه

بيانه ان الاله قادر … والعجز بطلانه لدينا ظاهر

فواحد الاثنين لو اراد ان … يحرك الجسم مع وجه علن

وقد اراد الثاني ان يسكنا … فجمع هذين هنا لن يمكنا

وان يكن مراد هذين انتفى … او واحد الاثنين فهو منتفى

فريدة في السادس عشر

فالحصر الامر اذن لواحد … اذ عجزه المغلوب في الموارد

القهر في الاشياء مما قد قرر … فواحد الاثنين ان كان قدر

على خلوص الملك عن تشرك … فثاني الاثنين في العجز سلك

فريدة في السابع عشر

وان يكن تخصيص هذا النصف
قوة منه كان الها كاملة
يلزم الاستيلاء للواحد في
لانه ايضا له معادل
وذلك البرهان بالتمانع

فريدة في الثامن عشر

لو فرض الاثنان فالفرض في
لو كان في المقدر ليس في حسب

فريدة في التاسع عشر

بان وحدة النظام المشهور
تحريره الاول في لدى المعلم
اذ كل شي عد جزء سكلا
تحرك بالجميع [illegible] تبط
كل الى الاجزاء حتى منتقر
كجسم الانسان فانه الى

فريدة في العشرين من البراهين

بالزجة استدل منه الاهم
بيانه ان لو فرضنا ما قصد
وجائز الغرض منه لو لزم
اذ لا امتياز بين الاعداد والا
والمركز [illegible] الى [illegible]
فيلزم الثالث ايضا [illegible]
فالحكم بالثلث منها لزم

في حقه فهو عجز قد نفي
ليست لها ثانية معادلة
ملك الى اخر وهو نفي
ثاني جزء الاثنين قطعا حاصل
سبحانه عنه الناس بالبداهة افع
خلقهما يلزم وهو نصف
عن واحد قد زاد فالمعروف
يوجد في النفس عن الاثني عشر
وحدة هذا العالم المنتظم
من وحدة النظام هذا قد جلا
والكل بالكل لدى العقل انضبط
لا شك فاذا ان تقف الاخر
اجزائه القفاره ما جلا
صادق اولا البشر المنتزم
اثنين فكل [illegible] بالقطع وجد
وهو وجود يقول جازم
تميز الوجود وهو قد جلا
او في كليهما [illegible] حكما
به امتياز بين الاثنين حصل
والكل لا بد له من وصف القدم

والمائز الزوجة ما اشار من
بل يلزم الستة بل فيه وجه
ابن كمونة هنا قد اوردا
فقال ان الامتياز المعتبر
والشركا في امر [illegible] ثم
وفيه ان الواجب المعنونا
وهو الذي فوق التمام والخبر
ليس له مهية هذا الاهم
وامتنع الشركة فيه ابدا
وامتنع المهية المذكور بان
فانه حقيقة [illegible]
فهو الذي احق ان يكون له
فالامتياز بوجود خرج
الفصل بالجنس وهذا اكثر
الخارج المحمول عند ما صحه
والشي ان كان بنفسه قائما
بالذات [illegible] هو جزء
يسمى في عرف الكلام ما ذكر
والذات ان بلا صفات تبع
فهو المعاني الذات والوصف ما

فريدة

كل جزء الاثنين وجنس علت
الذات لا تغير الى عدد
ايراد تعجب عند ما قد قصدا
ما بين شيئين بذات قد ظهر
فالحكم للاثنين منه هذا ثم
وجود صرف عند ما قد علا
في واحد والثاني منه ما ظهر
سوى الوجود وبه التشخص تم
وهو لدى العقل الصحيح قد بدا
يكون بالذات الالهي فمن
ذات حقيقة لديها فانتبه
حقيقة [illegible] فلينتبه
من ذات هذين فلا كما مرج

فريدة في معنى الصفة والفرق بينه وبين الاسم

ما صنف في المنطق ما يعسر
وهو كذا في عرف اهل المعرفة
ولم يكن بغيره استقلالا
وان بغيره القيام ظهرا
بالوصف هذا [illegible]
فلفظه بلفظ الاسم اصطلح
تقابلا جزما ولن يجتمعا

فريدة في تقسيم الصفات السلبية والثبوتية

وكان في الاضافة الاسم والصفة
في الممكنات ذلك الفرق ثم
دقيقة فاللفظ الذي يدل على
ما دل الوصف مع الذات بل
والوصف في الممكن ما دل على
والذات في الواجب ما عينا
العقل قد اثبت له صفة
فالبعض بالاثبات ما حكما
والاول الاكرام والجمال له

فريدة في تقسيم الى الذاتي والفعلي

والثاني بالجلال ما وصفا
الوصف ذاتي وفعلي وفي
اولها الوصف الوجودي الذي
من وصف الافعال وصف الذات له
والثاني وصف الذات كان في الازل
ثالثها ان صفات الذات لا
رابعها ان صفات الذات ما
ووصف غيرها فيه الاضداد اتى

فريدة في تقسيم آخر

الوصف اما بالحقيقي وسما
او هو من حقيقة قد عدما
فالاول الاضافة المشهورة

تقابلا وهو كما اعرفه
وذاك في الواجب ما قد عدم
وصف به ذات فبالوصف به
فذاك في الواجب اسما قد جعل
وصف وذات منه هم قد ابها
مع الاسم فافهم لفرقا بينها
ثم انا به كما اعرفه
وبعضها بالسلب عنه علما
لسان شرع وهو ما قد قيل
وذاك في القرآن ايضا علما
بيان فرق بوجوه الشيخ
مقابله وجودي عنده
عنه له اصلا وجوديا جعلا
وليس بالمقدور ما قد جعلا
تراه والقدر بضده جلا
قد نفت الاضداد كلا دائما
وقت وفي اخر منه ما نفى
او بالاضافة لم يبهم حكما
اضافة ايضا وهذا علما
لم تك في مفهومها معتبرة

ولم يكن تعرض والثاني ما
ثالثها ما لم يكن فيه ثبت
الصفا يوصف بالعلم وفي
منها دليل مستنير قال به
جماعة ان اله العالم
ونظمها محكمة ومتقنه
الاثر الفصول في طي السنه
فيها صلاح لمزاج الناس ما
منافع السحاب والامطار
والريح في جو السماء ترفع
معالم الجبال في الاكوان
فيها معاش الناس والحيوان
ونبت الحشيش فيه ادويه
فهو من الخواص الازهار
وكم ترى من حكمة الكواكب
ونفع نور الشمس ايضا والقمر
لولاه لا ينمو نبات وشجر
مصالح الاعضاء في مقعد البدن
والجسم كالبيت الذي فيه اعد
ومن اراد الفوز فباب الحكم

فريدة في اثبات علمه

مفهومه اضافة قد علما
اضافة لكن له قد عرضت
اثباته ادلة بها الشيخ
اهل الكلام في المقام فانتبه
قد قدر الافعال في العوالم
بحكمة كثيرة متقنه
صلاحها ما جرى في الالسنه
حكمتها تخلو عن الوساوس
ظاهرة في نفع الاحياء
عفونة بها الوباء تقع
خارجة عن حيز البنيان
ما كان فيها من كنوز ينتفع
منها جرى المياه في الاودية
لا يسع الاحصاء في الدفاتر
لا سيما الكواكب الثواقب
في عالم الاكوان ما قد كثر
ولم يكن للناس في الارض مقر
كنور نار في منار في الظلل
ما كنت تحتاج اليه وفقد
عليه ان يرجع فيما قد علم

في خبر التوحيد عن مفضل / عن صادق الآل من المفضل
وقد ذكرت البعض في المواعظ / يكفيك ان كنت من الملاحظ
في بحث التشريح وجيد اللفظ / علمت شيئا من خفايا القدر
في هيئة اذا ما انت تجد / سر الكبير في الكرات قد اعد
في علم الاكسير ترى من العجب / كذا خبايا من اعجز عجب
قالوا وفي الانسان من اقل عنه / الف من الآثار في بادي النظر
واعترفوا بانه اقل من / عشر ما كان من في الانسان حكم
وكل من احكم في الاذهان / عدد علينا عنده اهل الكمال
اذ من راى شيئا من الخط ممن / او سمع اللفظ وكان قد قنع
او قد راى قصرا رفيعا حسنا / فاعلم الفاعل جزما علينا
لو قيل ان ارادوا الاحكام من / كل الوجوه فهو بالمنع قمن
فان دنيا ما ترى طافحة / بالشر والآفات ليست صالحة
وان اراد البعض فالدليل لا / يفيد اذ جرى بغير العقلا
فابرد في الماء له منافع / وحرق النيران ايضا نافع
فقول هذا النفع ما قد ردع / عن الاله الواحد الفرد الاحد
ثم نقول الخير والصلاح قد / نظام كل والفساد منتقد
ليس لنا اصلح ما قد وقع / في عالم الاكوان فهو المتبع
وان هذا القدر ما قد جمع / كاف لنا والعقل ما يتبع
ولا يقال الحكمة المستطرة / تصدر عن فواعل مشتهره
والعقل منها خفي كالنذرة / منها ابت ابد ابيه الحكمة

وهكذا في السهو والخفا نش / صلاح بيت العنكبوت فاش
نقول هذا كله من الالهام / يصدر عن الهنا العلام
فهي باعلام الاله قائمة / وان ترى العلم تلك عادة
او هو الى النفس فما لو هي بخ / بها تراه جيدا مستحسنا
لو قيل هذا في المقام يكفي / ان يوجد الباري معلولا فعل
تلك الافاعيل الجبار الحسنة / كانت لهذا علة المستحسنة
كان له العلم فانا حصل / العلم بالعلم لحق العالي
نقول في ايجاد تلك الواسطة / شبهة هذا الخصم صارت ساقطة
لانه قد اوجد العلوم في / واسطة في خلقه بها اكتفى
ايجاد علم محكم ومتقن / الحكم فالعلم بهذا مطلع
ونفي كون العلم في الواسطة / عن ذاتها بالعقل والمباطة
فالعلم كان في الاله المقتدر / اذ معطي الاشياء في حسن الصبر
الثاني من برهان علم الله / وجه وجيز دار في الافواه
اذ يوجد العلوم بالوجدان / فيما هو المخلوق بالامكان
فقد ترى العلوم في الانسان / وعلة الحادث للاكوان
وهو الاله قطعا يفتقر / فالعلم ان لم يك فيها قد ظهر
يلزم ان يعطي شيئا فاقد / بحكم العقل السليم شاهد
والعلم في العلة بالامكان ان / كان لزم الدور فيه قد علن
ويلزم التسلسل المشتهر / فالعلم فيها بالوجوب يظهر
اذ قد مضى بطلان ما تسلسلا / والدور بالبطلان ايضا قد بدا

[illegible] في البرهان الثاني

فريدة في البرهان الثالث

ثالث برهان لدينا يعتبر — ما هو في اهل الكلام مشتهر
بيانه ان الاله فاعل — بالاختيار القصد ايضا حاصل
وكل فاعل اذا كان قصد — فلا ريب ان العلم فيه قد وجد
والقصد للشيء بدون العلم به — احاله العقول جزما فانتبه
وانتقض الدليل بالحيوان ان — يصدر منه الفعل بالاذعان
والاختيار فيه كالقصد حصل — وليس فيه العلم من غير خلل
ودفعه بالمنع حيث انه فقدا — علما له بل هو فيه وجدا
فعله قد كان بالالهام — والوحي من الهنا العلام
ثم نقول الكلية المرعية — بعادة حسنة جلية
وليس من باب العلوم ابدا — فالنقض فيه دليلان لو جرى

فريدة في الرابع

رابع برهان فيه نستدل — ان كتاب الله كالاجماع دل
ونص الانبياء ايضا قد حصل — وذاك ما ليس يخلو عن خلل
فذا لان صدق الرسول مفتقر — وهو الى علم الاله يفتقر
فالدور في البرهان ما يلزم — افساده بالعقل ما يجزم
لو قيل بالاعجاز صدق الانبيا — يحصل للانام من غير افترا
فلو اتوا بخارق العادات — نقطع بالتصديق للايات
بحكم ما قد اخبروا وان — لم يحفظ المرسل قالا حق
ففيه ان المعجز المعتبر — دل على صدق نبي ظهرا
لكن علما علم الاله قد وقف — اذ طلب المعجز قد عرف
بانه من طلب التصديق في — صدق الرسول من الله قد ثبت

في

فعله عز وجل بالطلب — لابد منه ولدى العقل انجذب
وصح في عموم علم الله ان — يستند الناس بما هنا علن
للدور في هذا ولا تسلسلا — كذاك في وصف الكلام قد جلا

فريدة في الخامس

بخامس البرهان ايضا يستدل — وان يكن هذا لدينا قد بطل
بيانه ان الحيوة ثابتة — له وكل من ذا هناك ثابت
وكل من له الحيوة صح ان — يعلم ما يعلم وهو قد علن
فالعلم له نعم قد وجب — بيانه ما سيأتي قد طلب
لنسبة تلك الصفة المبينة — الى جميع السوى بر منه
ثم اذا صح له شيء وجب — لولاه بالفقر الى الغير انتسب
وذلك البرهان عندي باطل — والدور في تقريره هنا حاصل
اذ صفة الحيوة يحتاج الى — اثبات علم عندهم وهو جلا
وكلها صح ان يعلم في — معرض منع نوعها ما يخفى
ويكون القول لنا بان في — وصف الحيوة بكمال الكيف
اولانه الحيوة مما قد وجب — ففقده من الحيوة لا يجب
او في عموم العلم في الادلة — وان يكن ليس يخلو عن خلل

فريدة في السادس

سادس برهان هنا انا اتم — ما مضى والنقص فيه قد عدم
بيانه ان الاله قد علم — لانه وجود بحت واتم
فوق تمام والقصور زائل — بحيث كان فيه ما حصل
والنقص لا يعقل فيه والعدم — فالجهل منتف به البرهان تم
اذ هو نقص وقصور وعدم — والنقص منتف عن الاله محترم

قوله في السابع

ضرورة العقل بهذا شاهد
سابع بران لدينا يشهد
بيانه الامور يفتقر
الاول الفرد الاله الصمد
في غاية التجرد اذ قاما
ولم يلق في وجوده بشي
فليس في الوجود شي قام به
والثاني ان القائم الذي حصل
له الحضور عند ذاته ولا
وثالث الامور ان العلم في
وهو حضور العلم والصورة من
فالذات للباري بديه حاضر
فعلمه بالذات مما قد ظهر
فالعقل والعاقل والمعقول
وذلك الدليل قد كان اخص

قوله في الثامن

واختص التعميم في العلم الى
لنا بهذا وجه وجيه ثم من
بيانه الكافي الاصحاب
من علمه بالذات فالعلم بما
بديهة العقل بهذا تشهد

ما فيه خصم لجوج عانه
وفي لسان الحكماء قد ظهر
حتى يتم الامر فيه فظهر
وجوده منزه مجرد
بذاته وعلمه قد عدما
من جوهر او عرض حل وفي
ما هو واجب الوجود فانتبه
لذاته الوجود من غير خلل
يغيب عنها ولدى العقل جلا
مصطلح الاصحاب شي ما خفي
ما كان منطويا مما لا له قسم
منكشف واثبت وظاهر
بل عين ذات عند ارباب النظر
سنحه في الذات لا مجهول
اذ علمه بالذات من اذا ينقص
ادلة اخرى كافيا تلا
كما بنا بهذا لهذا خاص من
ان قد ذكرنا سابقا في الباب
يصدر عن ذات التبع حكما
واية الكتاب ايضا توجه

فقال

فقال في الكتاب في هذا الا
وهو لطيف وخبير فصل
فقوله يعلم ثم من خلق
لكونه يمكن ان يشار به
ويمكن الاية الى الثالث من
وقوله اللطيف في القران
وقوله الخبير قد يومي الى
يكون للمطلق وجه تابع
بيانه ان الاله الاحد
فيلزم العلم بما عنه صدر
والعلم بالعلة مما قد لزم
العلم بذا ان الذي قد علما
والوجه محكوم هنا بعلقه
ثم بها المعلول مما قد صدر
والوجه في الواجب عين الذات
فعلمه بالذات علة لان
لو قيل ان العلم بالماهيه
والحكم فيه فادل على
نقول في الاول ان علم
وكل شيخ قد افاد العلم به

يعلم من يكون شي فعلا
له اختيار بجميع ما فعل
مفاده هذا الذي يكون حق
الدليل الاول فليفتقه
ادلة الباب على وجه حق
يومي الى السابع من بران

قوله في التاسع

تابع بران لهذاك تلا
للعقل من قال بهذا تابع
بذاته العالم اذ تجردا
لانه معلول كما ذكر به
العلم بالمعلول والعقل حكم
بعلة من وجهها قد حكما
ما بين معلول وبين العله
من علة وهو لدى العقل ظهر
بذ يد عنه وهو مما قد جلا
يعلم ما كان معلول ذكر
والعلم ايضا كان بالعليه
العلم بالجزء وهو قد جلا
علم بكلي وجزئي ذكر
واحد يعلم الخصوص فانتبه

فريدة في آخر

فالعلم بالحضور في الذات علا … فالعلم بالمعلول جزئيا جلا
خاتمة ابران في العلم الازل … ما هو في دفاتر العقل حصل
فانه في عالم الديجا د … بالعقل جز ما سبد المبادي
وكان منها الصورة العلمية … يفهاه قد اثبت العلية
فانه المبدأ للفيضان … في كل علم حكم البنيان
وعلة الشيء يكون اثرا … فالعلة العلة ما عز فا
وسقط الشيء يكون واحدا … ما كان اعطاه وليس فاقدا

فريدة في جهة نافي علمه

لذا طغاة الناس علم الله … بذاته وهو كلام واه
فالعلم بالنسبة عندهم حكم … ما بين علم وبين ما علم
فبين ما تغاير هذا وقع … ونسبة الشيء الى النفس امتنع
والنسبة المحضة فيه منعا … جزء وصف ثابت تحققا
لكنه من ذات نسبة الى … ما كان سورا وذا ما جلا
ونسبة الوصف الى الذات فيح … وليس عند العقل هذا ممتنع
ثم لشمول نسبة كتا د في … تغاير بالاعتبارات الكفي

فريدة في تقسيم العلم

العلم بالحصول والحضور … يقسم في السنة المشهور
علم حصول كان في الانسان … بما هو الموجود في الاعيان
فقامت الصورة منه من خلل … بذات من كان له علم حصل
فما هو المعلوم بالذات الصور … وماله الصورة بالتبع ظهر
وذاك فيما كان يخترع … صورة ما يجيء والبنا تبع
وقد يكون الانفعال حاصلا … كعلمنا بما في الاعيان جلا

وذات

وذات معلوم اذا كان ظهر … عند الذي يعلمه فهو حضر
سمي بالحضور عند الحكما … وهو ارتسمين ما انقسما
فعلة الحضور قد كانت بان … وحدة عاقل ومعقول ذكن
وهكذا العقل كعقل قد ذكر … له بالذات وذاك علي
وقد يكون لقيام ما علم … بعالم كعلم نفسنا فهم
بالصور العلمية المشتهرة … ولم يكن بصورة مصوره
لولاه فالتسلسل الممتنع … يحصل والمنع بها يندفع
واتفقوا بان علم البارئ … بذاته المذهب المختار
يكون بالحضور لا بغير د في … ما كان غير الذات من مختلف
فيه منشأ منهم الاعلام … كشيخنا الرئيس في الاعلام
الى الحصول والكرم قد ذهب … ارباب الاشراق من القوم النجب
الى حضور العلم فيه مطلقا … والكل مخدوش اذا تدققا
لادرا والبحث لمن كان منع … في ذلك القويم باب متسع
وقد ادى الوقوف في الاقتفاء … احسن في الباب من الاراء
لان علم الواحد الفرد الاجل … يكون عين الذات من غير زلل
وذاته الاعلى ادرى المعلول … قد كان بالجزم من المجهول
لانه الفاعل والمفعول في … ما بعد فعل محيط مختف
فاين معقول وكنه الفاعل … لم يك هذاك لنا من حاصل
وفي الاضافات الكلام حاصل … في البحث تلك لدينا حاصلا ان

فريدة في تعميم علمه تعالى

علم اله الناس قد كان يعم … ما كان كليا وجزئيا عم

وهكذا الموجودات الممكنه | وغيرها الجميع معلنه
وهذه المسائل المشتهره | للاكثر الادلة المسطوره

فريدة في القدرة والاختيار

في العلم بجزئي لا تغير في | ذات جناب الحق انه قد نفي
لانه وصف حقيقي علا | ذات اضافة وذاك جلا
وذلك التغير في الاضافه | وليس في الاصل بيانا من آفه
لو قيل علم الله في الحادث ان | قبل الوقوع الحادث كان زلل
فذلك الحادث قد كان وجب | لولاه فالعلم بجهل ينقلب
نقول ان العلم جزما تابع | لما هو المعلوم وهو الواقع
وليس للمعلوم علة كما | في الذي العقل الصحيح سلما
ويمكن القول بان هذا وجب | وجوبه بالغير ما يحتجب
امكانه بالذات في الاذهان | فاجمع في الوجوب والامكان
منه وصف القدرة في الاعيان | الفعل والترك له سيان
ثم اختيار الفعل والترك تجب | وجوب قصد وارادة وجب
وغيره الموجب والدليل في | قدرته بها سياق كشف

فريدة في البرهان الاول للقدرة

اول بان انا في القادر | ما هو مقبول لدى البصائر
فانه قد اوجد القدرة في | افعالنا والعجز عنا منتفي

فريدة في البرهان الثاني

فهو لها يكون جزما واجبا | اذ ليس معطي الشيء منه فاقدا
للممكنات الا ذكيا الجزه | بر ان كان المختار البره
بيانه ان انها يقتضي | بالاختيار فهو جزما اكمل
من الذي يقتضي بالايجاب | فهو هنا الشرف في الابواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين فان
قال قائل ايها السالكون في طريق الاعمال بدلالة الحديث
والجاعلون لنا امورا على اساس التثليث حلال بين وحرام
بين وشبهات بين ذلك هل بلغكم لها حقيقة شرعية ام
تحكمون فيها بحقيقة لغوية او عرفية او بامارات قطعية او
ظنية فان كان لها حقايق شرعية بلغوا الينا والا فكيف حكمكم
بان كل ما لا نص فيه وكل ما ليس حلال وحرام بين فهو شبهة
مع ان الشارع قال وشبهات بين ذلك ولم يقل كل ما كان
بين ذلك فهو شبهة ولما كان جميع اعمالكم مقصورا على الحجة

وتقفون ابدا اثار النص والاثر طلبنا منكم التحديد الشرعي لان
الشبهة ما هي وقد قال الشارع كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي نعم ورد
النهي بطريق العموم عن ارتكاب الشبهات لكن ليس نصا في العموم
بل يحتمل عموم الانواع لا الاجناس فعلى هذا الحكم بطريق العموم في غاية
الاشكال ولا يتم في نفس الامر الاستدلال لقيام الاحتمال ففي كل موضع
قال الشارع هذا مشتبه وهذه شبهة كما في تعارض الدليلين واما لنا
توقفنا فيه واحتطنا وفي غيره ما جزمنا بالاشتباه بل بانه داخل
في احد الفردين الاخيرين وعلى طريقتكم لا طريقتنا يلزم طرح الخبر
ونظرائه دفع حدا كر الى هذا مع امكان الجمع بما لا يستلزم الحذف فاي
الفريقين احق بالامن ان كنتم تعلمون فكيف جواب هذا القائل في تحقيقها

الذي يوافق لاحاديث ائمة الانام عليهم صلوات الله الملك الى يوم الحساب

بسم الله الرحمن الرحيم

الذي يظهر بالتامل والتتبع لمواقع استعمال لفظ الشبهة انه ليس لها حقيقة
شرعية ولا عرفية تخالف اللغوية بل المعاني اللغوية متعددة وهو ما لا فيه التباس
وخفاء، وما حكمه غير بين وقوله حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك
ما الحق بما قلناه في الجملة وقريب منه قول امير المؤمنين انما سميت الشبهة شبهة
لانها تشبه الحق فاما الاولياء فضياؤهم فيها الهدى ودليلهم سمت اليقين
وفيه اشارة قريبة من التصريح بان ما عدا اليقين شبهة والحديث السابق ظاهر
الدلالة على ذلك والا لاختل التقسيم وقولهم انما الامور ثلثة امر بين
رشده فيتبع وامر بين غيه فيجتنب وشبهات بين ذلك صريح الدلالة على ما قلناه

وقد اسند

45

وقد اسند الصادق ع في حديث عمر بن حنظلة اشتماله على الحصر المذكور في الثلث
المذكور في السؤال وفي ذلك دلالة ظاهرة على عمومه والا لكان الاستدلال
قاصرا ومن جوز ذلك لم يعد لنا امرا ومن نظر في باب التوقف والاحتياط
في وسائل الشيعة وجد قراين واشارات ودلالات وامارات وتلويحات وتصريحات
وعمومات واطلاقات في روايات تشفي العليل وتروي الغليل وتهدي الى سواء
السبيل وتسقي الظمآن رحيق سلسبيل فان اضفت الى تلك الاشارات الجليلة
والامارات العلية والقراين النفسية ما ذكره في الفوائد الطوسية قلت اطفئ
المصباح فقد قام الصباح وثبت العموم وتخلى الهموم والغموم ويفهم
الذكي والبليد اذا اطلق نفسه من قيد الشبهة والتقليد ومن رفع عن نفسه
الشك والوسواس علم ان عموم الانواع ينتهي الى عموم الاجناس فان هنا

من النصوص عموم الشبهات ما يدفع الشك والتوهمات ومن ذلك قوله اذا ابتليتم
بمثل هذا فلم تعلموا فعليكم بالاحتياط حتى تسئلوا عنه فتعلموا يدل على ان ما لم
حكمه فهو شبهة ولا يلزم على هذه الطريقة طرح شيء من الاخبار لعدم التعارض
الحقيقي فانا بالعمل من الاثار والداعي الذي دعانا الى ذلك كثرة الادلة العقلية والنقلية
المروية والاثار النبوية والاوامر الامامية والايات القرانية وقد ذكرنا في
الفوائد الطوسية بطرق متعددة واضحة جلية جواب هذا السؤال بعينه
فليرجع اليه من اراد تحقيق صدق ما هو صحيح والاحتمال الضعيف لا ينبغي الالتفات
اليه ولا يليق بالعاقل الاعتماد عليه ومعلوم ان الاحتياط هو طريق النجاة
وهو الذي يحصل به العلم لا الظن ولا يوجد اقوى من الجميع الذي ذكرناه ولا اقرب
الى النجاة من الوجه الذي اخترناه وهل يجوز احد من اولي الالباب ان يقف عبد من

عباد الله يوم الحساب فيقول له بما كنت تعمل في الاحكام الشرعية وعلى اي شيء كنت تعتمد
في التكاليف الالهية فيقول كنت اعمل بقول المعصوم واقتفي اثره وما ثبت عنه في
العلوم فان اشتبه علي شيء عملت بالاحتياط فهل يقدم هذا العبد على الصراط و
يقابل بالاهانة والاحباط ويؤمر به الى النار ويحرم مرافقة الابرار هيهات هيهات
ان يكون اهل التسامح والتساهل في الدين يوثبه في الجنة خالدين واهل الاحتياط
في النار معذبين اقول وقع هذا الاستغراب لي ولكن محمد بن الحسن الحر العاملي لطف الله
الخفي به وكرمه انه عفو غفور

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيق المقام وتنقيح المرام انا امرنا بالوقوف عند الشبهات مع قطع النظر
عن الامر هنا على الوجوب والاستحباب علينا ان نبحث اولا ان الشبهات ما هي

وعلى اي شي تصدق وهل لها حقيقة شرعية حتى نتبعها ونجتنب ما دون

اجتنبنا فاذا نظرنا وتتبعنا وجدنا بل علمنا ان لها حقيقة شرعية لا غير اعني

اعنيها يستفاد من قول الامام انما سميت الشبهة شبهة لانها تشبه الحق وهو

بمفهومه يدل على ان الشبهة ما كان في معرض الدليل يشبه الحق بل يدل على ان كل ما

سكت عنه وكلما لا نص فيه لا يكون شبهة وعليه لا يطلق ولا يحقق ايضا

ان يصدق كل مجهول وما لا نص فيه شبهة بل هو حق في انه شبهة ولا اشتباه وقع

بينهما بل بينهما نحو مرتبة ومما يدل على انها عند تعارض الادلة وتشابه الدليل

تحقق قوله في جواب السؤال عن تعارض الادلة حلال بين وحرام بين

وشبهات بين ذلك ومعلوم ان هذا الكلام صدر عنه باعتبار وجود

الدليل وشبهة تعارضه بشهادة السياق فيه والقرينة تكفيه فقوله حلال بين

حرام بين يعني بحسب احكام الدليل وعدم تعارضه وشبهات بين ذلك امور

كان لها شبهة دليل وما هو بدليل لوجود المعارض وعدم الترجيح او تشابه الدليل

فتعارضه قوله انما الامور ثلثة امر بين رشده فيتبع وامر بين غيه فيجتنب وامر

مشكل فيرد حكمه الى الله ورسوله فقوله امر مشكل صريح في انه باعتبار

تعارض الدليل لا باعتبار انه مما لا نص فيه ومما سكت الله عنه اذ سبب التعارض

وعدم الترجيح يوقع انه مشكل لا بدونه ولا يطلق على كل مجهول وما لا نص فيه

انه امر مشكل كما يشهد بذلك العرف والذوق السليم والطبع المستقيم و

استدلاله في حديث عمر بن حنظلة في صدر هذا المبحث والخبر المذكور

المشتمل على ذكر الشبهات يدل على ان المراد بالشبهة الامر المشكل المزبور في

هذا الحديث وهو كما لا يصدق على كل مجهول وما لا نص فيه فهي ايضا

بالتثليث باعتبار الدليل وشبهة تعارضه بمثله في هذا الحديث لا غير وكفى

شاهدا مقتضى المقام ومورد الكلام اذ لا سؤال فيه عن كل مجهول لا نص فيه

بل السؤال عن تعارض الدليلين وتخالف الحديثين وهكذا اصدر عنهم

لفظ الشبهة وكثيرا في الجواب عن سؤال التعارض في عدة روايات فبعد ما على

الصادق والفكر الفائق لا يخفى لحوق على من قطع اصل الشبهة وقطع

فروعها من صدور الارا الغير المنصوصة وروعها وفقنا الله تعالى

واياكم بالاهتداء بادلة الائمة والاستغنا باسعد الاخبار فالحاصل

ان الشبهة كما استفدنا من هذه الاخبار وغيرها من الادلة النقلية

وفهمنا من العرف واللغة العربية ربما استعملت حقيقة لا فيما كان فيه شبهة

دليل وتعارض الادلة في المنقول والمعقول ولم نجدها في الاخبار والعرف

ان اطلقت على كل ما لا نص فيه وكل مجهول فلذا وللاحاديث الكثيرة

المستفيضة الدالة على اباحة كل ما لا نص فيه ما جعلناه مصداق الشبهة

بيقين وادخلناه في سعة الاباحة على الوجه الذي بين كما فعل علماؤنا المتقدمون

وفقهاؤنا المتأخرون وهم عشرة آلاف او يزيدون ومن الاخبار الدالة

على اباحة كل ما لا نص فيه قوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي ومنها

قوله ما حجب الله عن العباد فهو موضوع عنهم ومنها قوله ان الله تعالى حد

حدودا فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تنقضوها وسكت عن اشياء

ولم يسكت عنها نسيانا فلا تتكلفوها رحمة من الله لكم فاقبلوها

الى اخره وهذا الحديث من حديث ذكر الشبهات في اخره ايضا

يستلزم ان يكون الشبهة غير ما سكت الله عنه وعن ما لا نص فيه

والا لزم التناقض في الكلام ومن جوز هذا في كلام الامام

الخاص والعام ومرجع القول ان خبر التثليث كما في هذا الحديث حصرا

فيما لم يسكت الله عنه واما ما سكت الله عنه فهو مباح ورحمة من الله

لنا وخارج عن مجرد الحصر ولهذا الدعوى دلائل كثيرة لمن نظر وتفكر في

الاخبار المروية عن ائمتنا الاخيار وجدت روايات ظاهرة ودلالات واضحة

وهدايات لائحة ونصوص صحيحة ونكت شافية واشارات عديدة

واما انه ليس ما يدل على ان كل ما لا نص فيه مباح من غير شبهة فيه

وعلى ان الشبهة لها محل اخر غير ما لا نص فيه وبالجملة تلك الاخبار

المستفيضة وما في معناها مما لم نذكرها كما تدل بالمطابقة على

اباحة ما لا نص فيه ليس شبهة ولا شبهة فيه وباعتبار عمومها

في الاباحة وشمولها لكل ما لا نص فيه ما يبقى شيء لا نص فيه حتى

قوم بالشبهة فيه ويقولوا باطلاق الشبهة على ما لا نص فيه وعلى ما

حررناه وتلوناه عليك جمعت الاخبار على احسن وجه في نظر اولي

الابصار ولو لم يجمع مثل ذلك لزم اما طرح الاخبار او تاويل البعيد

الذهني الذي لا يليق بقول ائمتنا الاطهار وعلى كلا التقديرين لزم

مخالفة اقوال جميع علمائنا الاخيار لحصول كلا المسائل العام لها

وفقه الله سبحانه ان ما حررناه في ذلك المقام فهو مما كان عندنا في تحقيق

المرام فهل عندكم نص يدل على ان كل ما لا نص فيه شبهة ام لا فان

لم يكن فلم حكمتم بالاهمال وتوقف عند ما لا نص فيه بان كلما لا نص فيه

شبهة فعلى قولكم وجب عليكم ان توقفوا ايضا في مثل هذا الاطلاق

ولا نحكم بما هو محكوم غير استحقاق وان كان عندكم نص يدل على
ذلك فبينوه حتى نقول كما قلتموه واما ما ورد في الجواب فهو شيء
لا نقنع به ولا بأس علينا ان نتكلم عليه لان مرادنا التحقيق ولا الجدال الينا
تحقيق فاول ما نقول فيه ان كلام الشيخ الجليل المجيب ايده الله تعالى يدل
على ان للشبهة حقيقة شرعية متحدة مع اختيها لكن لم يبين ان الشارع
في اي حديث بينها وانه اي خبر يدل على ان كل ما لا نص فيه وكل مجهول
الحكم شبهة واي اثر يفسرها واما استدلاله بما يدل على ان كل شبهة
مجهول الحكم فلا يدل على ان كل مجهول الحكم شبهة اذ لا تساوي بينهما
لا انعكاس كليا في الموجبة واما حديث امير المؤمنين فلا يدل على مدعاه
اذ لا يصدق على كل ما لا نص فيه وكل مجهول انه يشبه الحق فهو بمفهومه لنا

كما قلناه لا له كما قال واما حديث التثليث وحصره بما ان في اخره كان
شبهات امر مشكل لان كلاهما متحد فهو باعتبار وجود الدليل وقوله امر مشكل
فانه لا يكون الا عند تعارض الدليلين على ان قول امير المؤمنين حجة علينا لان
المستفاد منه ان الشبهة ما يكون الاشياء تشبه الحق وكل ما لا نص فيه لا يكون
كذلك فلا يكون شبهة فانحصرت الشبهة في المتعارض وشبهة الدليل والله
على ما نقول وكيل واما قوله ايده الله تعالى ان عموم الانواع تنتهي الى عموم
الاجناس فغير موافق للسؤال لان السائل اراد ان عموم الشبهة يمكن
ان يكون من قبيل عموم النوع في افراده لا عموم الجنس في انواعه والاول
لا يستلزم الثاني فكيف ينتهي اليه وبعد عليه اذ مع التنزل وتسليم عدم
حقيقتها الشرعية التي ذكرها يحتمل ان يراد بالشبهة عموم نوع

من انواعها فانما يتحقق عند تعارض الاحكام كما يقتضيه مقتضى المقام وذلك
العموم لا يستلزم عموم جميع انواعه المندرجة تحت الشبهة اللغوية على قولكم
سلمنا ثم كانت دالة لكن القيام ذلك الاحتمال واما استدلالكم ثانيا بقوله
اذا ابتليتم بمثل هذا فلم تعلموا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا
على ان كل مجهول الحكم شبهة فليت شعري كيف يدل هذا الخبر على ذلك
المدعى مع انه لا دلالة على ذلك باحدى الدلالات ولا يفهم منه ما افادوا
ولو بنوع من الشبهات لانه لا يدل بمنطوقه ومفهومه الا على انه اذا جهلتم
المسائل الشرعية الواردة من الشرع وسئلتم عنها ولم تعلموها فعليكم
الاحتياط في العمل حتى تسألوا عنها وتعلموها ولا يجوز لكم ان تفتوا
بها وتخبروا عنها بجهلكم ونسيانكم اياها وشككم فيها وهذا مما

لانزاع

لا نزاع فيه ومن يقول به ويتفق عليه من العلماء من المتقدمين والمتأخرين ان المكلف
اذا لم يعلم المسائل الشرعية واحكامها لا يجوز له ان يعمل ويفتي بجهله وعما
وشكه ونسيانه ومحل النزاع الاحكام المسكوت عنه وما لا نص فيه لا المسائل الشرعية
الواردة المجهولة وعلى ذلك لا دلالة في هذا الخبر على ان كل ما لا نص فيه
ومجهول الحكم مما سكت الله عنه كان شبهة واطلاق الشبهة عليه
منصوص وهذا من غير المسائل الا استعمالا لاحتياط عند جهل
المسائل ثم افاد الخبر انه اذا كان كذلك كان الحكم كان مجهولا لا شبهة
لكنه لا ينعكس لكونها موجبة فلا تفيد ان كل مجهول الحكم شبهة
وهذا مما لا شبهة فيه ابدا واما سؤالهم على الرجوع لما افاده لنا
فلا فائدة للسائل الذي يمكن ان داهامه بعد حرة لا يطلق بها وان

اراد التغليظ فهو عنه عز فعليان يبين الدليل والله يهدي من يشاء الى سواء
السبيل واما قولهم في الجواب اي الفريقين احق بالامن ان كنتم تعلمون فاذا
قيل لهم في النشاة الاخرى يا عباد الله قد سكت الله عن اشياء في النشاة الاولى
رحمة للعباد وابان لهم ما ارشدهم عنه في كتابه وسنة نبيه وما وصاه
الائمة لاجتهاده وبين لكم انه لم يسكت الله عن اشياء نسيانا انا لها فلا تتكلفوها
رحمة من الله لكم فاقبلوها واعطاها عقلا يحكم بفهم تكليف الغافل
لم يجز ان يكلف الله عباده شيئا لم يصل اليهم فلم حرمتم ما لم يحرم الله
وضيقتم عليهم بتحريم ما اباح الله منهم شهدا لكم ان الله حرم هذا فاي فريق
تقولون والذي تقولون فالذين لم يلبسوا ايمانهم بظلم فاولئك لهم الامن
وهم مهتدون ويا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم

فلا تعتدوا انه لا يحب المعتدين فان قلت فعلى ان لا يكون كل مجهول الحكم
ومما لا نص فيه شبهة فلا يجب التوقف عنده لزم جواز العمل بالمجهول وقد وجب
علينا ان نعمل بالمعلوم من المنقول قلنا لا يلزم ذلك لانا اذا وجدنا بعدما
تفحصنا بالفحص التام في مدارك الاحكام ونظرنا في اخبار الحلال والحرام
ان هذا الامر مما لم يسكت الله عنه وان كان بينا يصير معلوما لنا ونعمل
بعلمنا ومن لم يتحقق لانه يمكن فكان شبهة علينا بالمعنى الذي قدمناه فيجب نتوقف
عندها ونعمل بالاحتياط كما امرنا حتى نسئل عنه ونعلمه واذا وجدنا
انه مما سكت الله عنه علمنا انه مباح ورحمة من الله لنا كما استفدناه
من الاثار المتقدمة وامرونا به وعمل بذلك علماؤنا السلف قاطبة وذهبوا
وقد تقدم نبذة تلك الاثار المستفيضة الموجبة للعمل في ذلك على كلمة

الاباحة الشرعية ويصير ايضا معلوما انا نحن لم نقل بالمجهول وعملنا بالمعلوم

وبما لا نص فيه وبالمجهول وما كنا نعمل به وبالمشتبه وهو الكلام وقد طال

به لئلا يخفى على ذي علم وطالبه ونرجو من الله ان لا يجعلنا واياكم ممن يتكلم

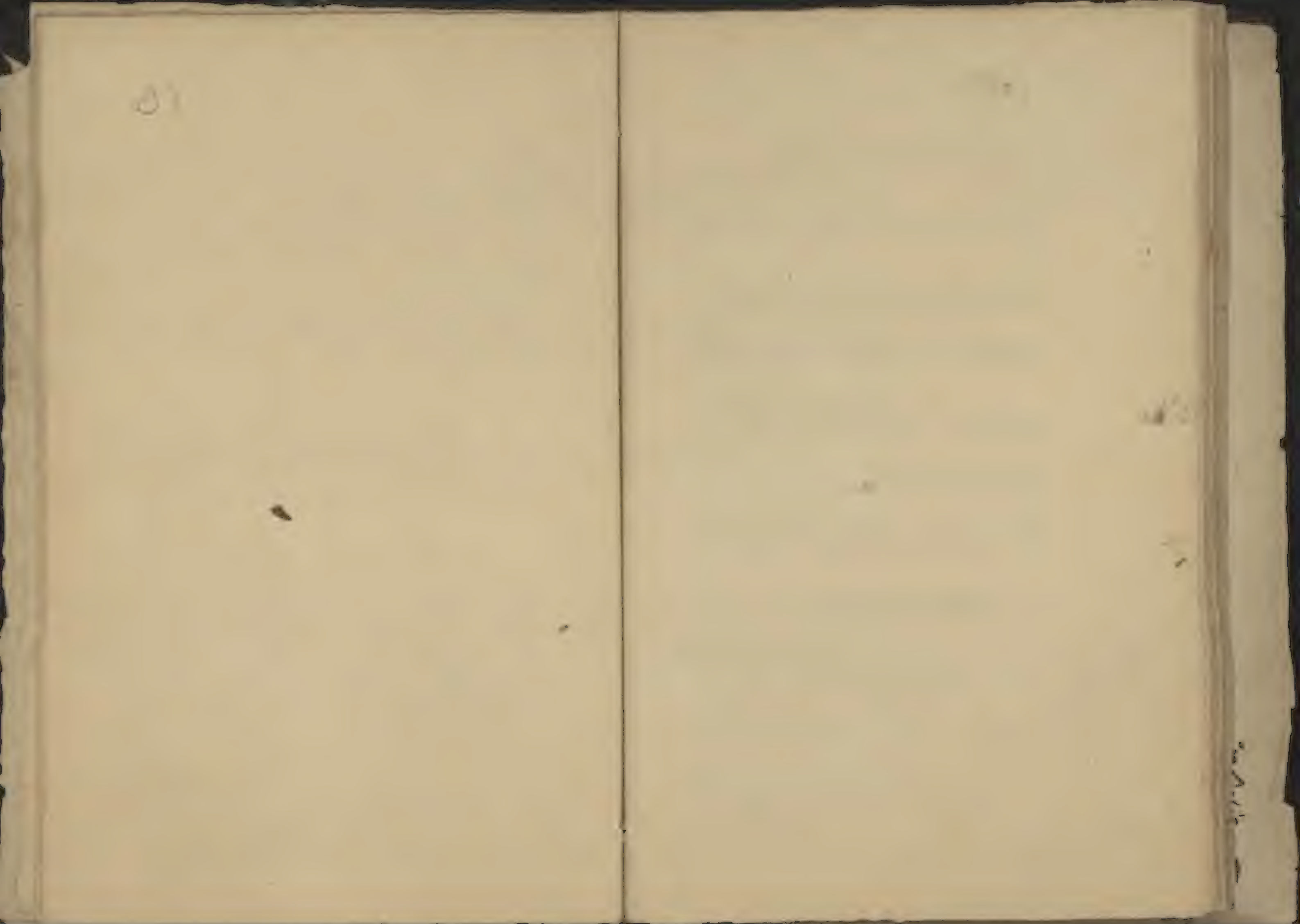
ويعمل ويبني على ما تراكم من غير الحق في خاطره وبالدور يرجع اليه ومآل

الى من يعمل بخلاف التحقيق من غير التحقيق معه وبالدور وجعلنا ممن يتأسى

بمحمد واله صلى الله عليه واله هذا اخر ما افاده مجيب الجواب والله

الملهم للصواب وهو العلامة الحر بن ملا رحيم

رحمه الله



من هنكوبي ظهور الاجنة صاحب الكشاف فقد يحكي عنه انه قال في تفسير قوله
في سورة الاعراف انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم فيه دليل بين ان
الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان اظهارهم انفسهم ليس في استطاعتهم وان
زعم من يدعي رؤيتهم زور ومخرقة انتهى وقال الامام الرازي في التفسير الكبير فيه
دليل على ذلك كما زعمه صاحب الكشاف فان الجن يراهم كثير من الناس وقد رآهم
رسول الله والاولياء من بعده انتهى وقريب منه كلام البيضاوي رحمهما الله

والعجز نقص عن الله منتف
فاعم الموجود ان كان بما
وكان للوصف نقيض حاصلا
وواجب الوجود جزما اشرف
وذاك في وصف الكمال سط
ثالث ما في الاختيار يستند
ما ذكر من المصالح النافعه
كما نبه في العلم والاتقان
ولا يريب العاقل اللبيب في
مصلحة ليست بما تنفك عن
روائع المستندات المعلنه
فالخلق للعالم من صقع العدم
لولاه لاختلف في الآثار لزم
لو قيل بالايجاب في خلق الا[illegible]
فقيه ان هذا من العالم عد
ما في الاختيار فيه يستند
فالخلق بالايجاب قطعا لدفع
فليس للمعلول انفكاك الان
والامتناع هكذا فليس في
لو قيل ان القادر المختار في

فالعلم بالقدرة ما ينفي
يكون موجودا بوصف كملا
فالاشرف الاولى له وهو جلا
فهو باوصاف الكمال يعرف
وجه يكون ثابتا محققا
ان نظام العالم الذي وجد
والحكم المرعية الشايعه
بلا في التجربة والنبيان
ان ترجيح الوجود الاشرف
قدرة من اوجده ولو خفي
ان براهين [illegible] عليه
ان كان بالايجاب يلزم القدم
وهو بعقل مستقيم قد عدم
والاختيار فيه ما يختفي
والعطا لا يكون بطلا فقد
بان شرط الحق ان كان وجه
ان فقد الشرط فذاك امتنع
يصح فعله وتركه العلي
مطلوبنا نقض بهذا الكتخ
فعله الا فاعلا وتركه يكفي

فريدة في الثالث
فريدة في الرابع
فريدة في شبهة ثاني الاول
فريدة في الشبهة الثانية

بقدرة ثابتة قبل ... ثم
وان يكن ما به الدليل فلا
تقول في العالم جزما قادر
وامثل ان تلك في حال العدم
في ثانية الحال فلا ... يا تمم
لكنها ... مسطوره
من ان واجب الوجود لو قدر
لكان ايضا قادرا على العدم
لانه يثبت في ظرف الازل
وذاك نفي بحجة الدليل ثم
جوابها ان الذي تقول به
وهو فقد الفعل والعقل مع
قدرة عمت لما قد امكنا
فمقتضى القدرة ذات الباري
حيوة صفة ان يتصفا
وقد مضى القدرة والعلم فقد
ثم الحيوة في الوجود اشرف
ارادة الاله قد تخصص ما
في زمن دون زمان وامر
فهو لدينا كاره وكارم ...

فريدة في الشبهة الثالثة

فريدة في عموم قدرته

فريدة في حيوته

فريدة في ارادته

فالامتناع فيه ما قد ظهر
كلام في وجوبه وهو علا
وذلك المعترض عليه ظاهر
لكنها الممكنة من فعل علم
لقدانه في ...
وسوسة مدفوعة مشهورة
على وجود كان في الدين ظهر
بطلانه بالعقل مما قد حكم
فلا ... اثرا نفس فعل
مؤثر فيه وهذا باطل
ان صح ان يفعل ...
ونفي فعل ليس ... العدم
عموم ما دل عليها ...
... الامكان وهو ...
بالعلم والقدرة وهو عرفا
حيوته بذاك القدر ...
الهنا قطعا بهذا يوصف
اوجده من ... قد علما
فهو مريد وكذا النهي ظهر
ارادة الاله معنى قد قضى

العلم

العلم بالاصلح عين الذات
من انه وصف غير حادث
فلا نزاع في الحدوث والقدم
العلم بالفعل في الافعال
قدر والسميع والبصير في
ضرورة الاديان قد حصلت
وانه الكلام المجيد ... قد
ومنزل الكتاب ايضا وارد
والعلم بالمبصر والمسموع من
واقع تعميم علم يستدل
ونفي الالات له عقلا علم
دل على الادراك بان ذكر
والشم والذوق واللمس ...
وان يكن ذلك ايضا علما
او هو بالصوق ما شعر
الهنا الدائم باق ابدي
وجوده كان ... عدم
... عقول في كلام ...
... بالحدوث ... القدم
فاما المسموع قام بالهوا

وما عن الامام فيها آيت
فقدا ريد العزم بالحوادث
بل الخلاف هو في اللفظ على
كراهة في القادر الفعال
شرع الرسول وبهذا اكتفى
ضرورة الاسلام فيها تثبت
في واجب الوجود وهاك جد
والنص والاجماع ايضا شاهد
... العقل ...
فهو على مطلوبنا ايضا يدل
... حكم
لكن خص السمع والبصر
لان اسمه بالشرع قد ...
والاسم في غيرها قد ...
والسمع ليس مثلها والبصر
وهو قديم ازلي سرمدي
لا ... وهو علم
فاختلف الكلام في الافواه
والبحث في الخلق ... تقدم
وما هو التكلم من ...

فريدة في الكراهة

فريدة في انه تعالى سميع وبصير

فريدة في وجه الاقتصار دون اللامس والذائق

فريدة في انه تعالى قديم ازلي باق سرمدي

فريدة في كلامه

قام بذات الواحد الفرد الاحد
فاول القسمين حادث و في
ثانيها الداخل في صقع القدم
دل عليه ما في القدرة دل
من اتفاق الانبياء [illegible]
ضرورة الاديان ايضا شاهد
لانهاية سوص التغيير في

فريدة في بطلان [illegible] النفي

انما البلي الكلام ظاهره
لان نفي الكلام المشتهر
او كان في الامر هو الارادة
اوضح حاله في الالفاظ دلا
[illegible] ت المجاز [illegible]
ثم الاخير ليس جزما فانما
وما من النقل بهذا يستدل
والنص والاجماع قد دل لنا
وكونه الوارد من لفظ العرب
وكونه يسمع بالاذان
الى سقوق [illegible] كالاسود
وكونه القابل للنسخ وما
والكذب في ارسال نوح وقع

وهو من القدرة ما قد يعد
تركيبه من احرف تكتنف
وليس حظا للحدوث والعدم
بالسمع للثاني ما يستند ل
والنص والكتاب ايضا حققا
والذات للاثر جزما فاقده
ذات الاله والحدوث منتف
ابطل ما يقوله الاشاعره
الا هو العلم بمدلول الخبر
وكان في النهي هو الكراهه
حقيقة فيها وهذا قد جلا
وصفا باللفظ ما تشهد
بذات من تكلم فانهم علما
فهو مع الحروف والالفاظ دل
كون الكلام من صفات [illegible] ماز له

منزله

وكونه ما في القراطيس كتب
مصفقة ذلك في الاعيان
تلك الايات وهو قد حظر
يوصف بجميع لفظ علما
اذ فيه من خطاب [illegible]

كلم ايضا مع الانبياء في
وان نفي الكلام في القدم
فيلزم القديم [illegible]
والامر لغوا فيا في الازل
وان وصف القران في
وان معنى النفس ما لم يحصل
وكان في نفي الصفات [illegible]
الصدق حسن في الاله فيجب
ثم به في نظم عالم خلل
وان صدقا [illegible] وكذب
وانه منقصة منفيه
ضرورة الاسلام والاديان
ثم النصوص فيه ايضا واردة
اشهد ان الله لا شريك له
براءة كلا [illegible]
قد انتفى التركيب عنه العقد
لا فرق في التركيب بين [illegible]
وبين ذهني تركيب وجد
لنا ان النفي حصول الفقر في
بدون جزء [illegible]

كلامه [illegible] قد [illegible]
ليس به اخفا كفار في علم
بطلانه الظاهر في [illegible]
لان من خلف [illegible] حصر
كتابه [illegible]
من [illegible] والوقف الاسم حصل

فريدة في صدق [illegible]

[illegible] قريب [illegible]
وكذبه للقبح ما يجتنب
رفع الوثوق بالصواب قد حصل
نحو اذن المحرم [illegible] فاجتنب
وباتفاق الانبياء [illegible]
ثابتة لصاحب الايقان

فريدة في نفي الشريك

[illegible] مضايق الكتاب [illegible]
والعقل [illegible]

فريدة في نفي التركيب

وكلها [illegible]
في واجب الوجود وهو قد علا
كالسقف والجدران والخارج
في الاب من جنس وفصل قد بعد
كل الى الاجزاء والفقر في
فانقلب الوجوب بالامكان

فريدة في نفي الجسمية

اتى بالجسم في الله شيء … فساده لدى العقول قد فشى

وقال ان الله في العرش استقر … من نفسه نفي المكان قد ظهر

لنا على النفي براهين حسب … اولها ما هو في العقل ثبت

الجسم للحادث جزما حائز … وكلما كان كذا جا نز

والحكم بالصغرى بغير منفصل … وما هو الكبرى بعقل قد جلا

والله ليس جائزا بل واجب … فالقول بالجسم له مثالب

فريدة في البرهان الثاني على نفي الجسمية

الهنا البارئ ان جسما ظهر … فهو الى المكان جزما مفتقر

والفقر للممكن ما لزما … وواجب الوجود عنه عدما

فريدة في الثالث

الهنا البارئ لو كان استقر … في مكان ما يليه في النظر

يلزمه النهاية المشتهرة … وهي له منقصة معتبرة

فريدة في الرابع

لو كان له مكان وجهة … كانت شقوق ههنا موجهة

ان فقد التناهي الذي علم … فالمزج بالاشياء في الذات لزم

معتقد التحديد ثبت ايه … ان تظاهر في جهات اوجه

فريدة في الخامس

ذات الاله ان يكن في الاكمل … فالكون في الاكمل المعين

كان له كون من الوجود فيه … فقد انه ايضا وجود مكتنف

ثانيهما الاشرف من غير خلاف … والاشرف الاكمل للباري حصل

فريدة في السادس

قد كان لا مكان جزما في الازل … ثم بناء الخلق لما قد حصل

فلم يكن الى المكان يفتقر … خلاف في الازل قد كان ظهر

فانقلب الغناء بالفقر وذا … هذا انقلاب الذات وهو قد نفى

فريدة في السابع

ان جلس الله على العرش فان … الكنه المفتقر فهو ان حل

وجود تجريه كذا التجسيم لا … نقص بعقلنا وهذا قد علا

او نقلنا متصل بالكون حتم … لكنه الى المكان قد علن

فريدة في الثامن

ان لم يكن بنقله معتقدا … فالله سبحانه قد ردا

الهنا ان كان في العرش استقر … تجوزه اليمين في باري الفطر

فريدة في التاسع

يلزم الذي في اليسر العرش علم … فيلزم التركيب وهو قد عدم

لو كان له مكان مستقر … فالمثل له ثم قد ظهر

من حيث كون في مكان كالبس … فالنقص بالمثل له يوسوس

وليس مثل الله شيء ابدا … فيه كتاب الله ايضا وردا

فريدة في العاشر

مفاده الفقد ان من كل جهة … صحة اشتغالها من جهة

العرش في ملك المكان ان ملك … يلزمه ان يحمل الله الملك

لان عرش الله محمول كما … به كتاب الله قد اعلما

فريدة في الحادي عشر

وكيف كان العبد معبودا احل … والحكم بالعكس لدى العقل حصل

فورود الكتاب من غير خلل … ان خليل الله منه استدل

بنفي معبودية الكواكب … ان لها احوال في المغارب

لكل السكون فالنجم افل … فالعرش ان كان مكانا قد بطل

فريدة في الثاني عشر

هذا لان العرش له حركة … مثل محل الانجم المحركة

في سورة التوحيد توحيد حصل … واتفقوا عليه من غير خلل

والجسم للاشياء التركيب … يستلزم التركيب في الجسمية

فريدة في الثالث عشر

فلم يقع كمال توحيد ذكر … في سورة التوحيد وهو قد ظهر

لاريب ان الجسم في الجسمية … يشار بالاشارة الحسية

فهو لانقسام جزءا قابل
وكلما ركب يحتاج الى
فينتهي هذا الى ما ليس في
ما كان جسمية اقوى فلا
من حكم الاستقراء هذا يحصل
وذاك في الاجسام ما يتبع
الهنا لو كان في الا حيا ز
اذ كان الاعراض تبعا تا بعه
والجوهر المفروض اما ينقسم
ان لم يكن تقسيم هذا يظهر
الهنا ليس بمرئي كما
فقال لا تدركه الابصار
وقيل منفي الكلام المستطر
فنفيه نفي العموم هذا
فنفيه سلب العموم لا يعم
فهو اذن قضية جزئية
وان يكن منفيه مما يعم
بل بان من حين ذاك وقعا
من البصر التي احاط العلم به
ابصارنا هو تحصيل الصور

فريدة في الرابع
فريدة في الخامس
فريدة في النفي ... بهم
فريدة في البرهان الثاني
فريدة في الثالث

وما به ينفصل اليه ما حصل
شيء سوى الاجزاء حتى يحصلا
جنابه التركيب فهو فيه قطع
قوة في الفعل له وهو جل
وقدرة الباري فهم انكار
فالجمع للباري فهم ممتنع
لو كان ذا من جوهر تمتاز
عقولنا لتتبع هذا ما نفيه
فيحصل التركيب وهو قد علم
يلزم منه الجزء وهو اصغر
به كتاب الله ما حكا
وهو لدينا شاهد تمتاز
سلب العموم منه ان كان ظهر
ان لم يكن عموم هنا ورا
نقول في المنفي بالاهمال حكم
نقيضه سالبة كلية
نقيضه في المدح انه كان حكم
عموم في العرف ان يمتنعا
والاحاطة جزءا فانتبه
من ذلك المرئي حس البصر

وربما الباري لا يتصور
وقيل في هذا الشعاع المتصل
فالشرط الجسمية المعتبر
الشرط في ابصارنا فصل او
وما جرى جوهره كاملا و في
والله منزه عن قرب او بعد
رؤية الاشيا لنا من جهة
جسمية المرئي تلزم الجهة
ما قال بالرؤية فيما قد فرض
بل هو منه ادراك ذات حقا
والعقل في الادراك جزءا ما حجز
ما كان مرئيا فهذا عرض
فالا شعري في رؤية الله ذهب
والعجب العجاب من اصحاب
نفي المعاني والصفات الزايدات
والا شعري فيه على العقل ذهب
فقال بالقدرة هذا قادر
فانه وصف نفي القدر زايد
والبعض قال بان الذات
وما علوا فيه تمايز و نفي

فليس في البصر ما يظهر
بصورة المرئي وهو ما عقل
والنفي للادلة المستطره
ما بين منهم بان ما هذا يرى
سواه انفاذ الشعاع منتف
فالقول في الفصل لربنا يجب
ان كان ما راه بين في جهة
وذاته عن كل ذا منزه
رؤية شي كان فيه من عرض
والعقل في الادراك اقوى سطع
فكيف يدرك الذي فيه جائز
فكيف ابصارنا لا يفرض
الى اعتقاد كان ذا من عجب
اعتقدوا بالاشعري في الباب
يثبت والاحوال انه كاسب
فاختار في شأننا قول نجب
وحكم ما سواه ايضا ظاهر
يقوم بالذات وهذا اسند
بين الذوات تمايز قد علم
تفصيله كلام قد ينفي

فريدة في الرابع
فريدة في الخامس
فريدة في السادس
فريدة في السابع
فريدة

والحال للوجود وصف قد عدم
فهو كحكم الحال كان تا د ا
بل وصفا لا لنفي عين الذات
فقال فيه مصدر الغرا ع
كانه نفي الصفات سطع
فالحكم للوجود حسا الا ثم
فالعلم معدوم وليس من عرض
لو قيل دا الوصف عند المنصف
فالوصف معنى خارج الخبر
فالمبدأ الاعم من موجود
ثم نقول الحكم في العقائد
من جهة العقل شيء حكما
نقصان وكذا الاحوال
لنا براهين بها فيه الكنه
بيانه ان صفات الواجب
فانه بها سوى ثبات
تاخر الوصف عن الذات لزم
وحين ما تقدم الذات حلا
فقبل ان يوجب وصف قد حصل
فالذات في مرتبة الذات حصل

فريدة في بيانها الاول

بطلانه كان لدينا ظاهرا
والخبر المأثور فيه آت
فاتح باب الدين والايمان
اذ ما سوى الموصوف حقا
فالوصف فيه بقيام قد حجز
فانه في انه بالنفي ثم حل
كان لذات قائم به الصفة
نقول مفهوم الصفات اثر
وسطر الاثر المعهود
فكيف في الوصف له فرشا
فالشيء بالمجاز ما عمل
مشتد بحكم الاقوال
اولها ظاهر بالعقل فيه
لو زادت عن ذات الذات لكان
من ذات او من غيرها قد ثبتت
بالذات فالذات بقينا قد تقدم
عن وصفها وهو بديهي جلا
امكانه للذات حاقد عقل
خوفا لامكان القافة

فاقول

فالذات في مرتبة الذات شمل
فيلزم التركيب من امكان
فلم يكن وجوده ما وجب
برهاننا الثاني ان المكتسب
يحتاج بالجزم الى وصف فقط
وقد مضى ان الوجود الاكمل
فلم يكن الى الصفات يفتقر
اذ هو من صفات الامكان فرع
وصف الكمال لازم الفرد الاشهر
فواجب الوجود في الذات خلا
وذاك نقص في جنابه امتنع
دليلنا الرابع في نفي الصفة
فانها جمعوا له
وليس جعل الوصف بالوصف لنا
ولو بوصف غير الاوصاف جعل
لو كان فالبدء انه بلا عدد
فيلزم الايجاب والنقص وقد
الهنا الوصف ان كان حمل
كالامر الواحد في كل جهة
وهو لدى العقول مما يمتنع

مرتبة الامكان وهو ما حصل
ومن وجوب حكم البنيان
وحكم بالامكان في ذا عجب
في اثر يصدر منه علنا
الهنا وذاك نقص فنفي
لواجب الوجود مما حصل
الهنا الباري في جعل الاثر
ثبوتها الواجب يمنع فيه
عن ذاته لو زاد تاخير ظهر
من صفة الكمال وهو قد جلا
فالحكم بالنفي لهذا متبع
ما يقطع الدوام عند المنصف
فيه اذن لذا تها معلول له
الدور من اثبات هذا لزما
تسلسل الدور وما فيه قد حصل
يلزم الاضطرار عند المنصف
في باب الاختيار وذاك فسد
كان له القبول والفعل حصل
جهات بكثرة من وجه
والعقل في مثل المقام يمنع

فريدة في الثاني

فريدة في الثالث

فريدة في الرابع

فريدة في الخامس

فريدة في السادس

الوصف ان كان من الحوادث … الهنا صار محل الحادث

وان يكن فذاك مع صنع القدم … تعدد القديم منه قد لزم

فيلزم الشرك وانفيه [illegible] … فالنفي للغنى لربنا [illegible] نقض

لو قيل وصف الله ان كان عدم … نفي كمال الذات من هذا لزم

نقول ان صفات الذات في … كمال ذات الله ما يكتفي

فريدة في نفي كونه جوهرا

لم يك معبود الانام جوهرا … برانه لدى الحكيم ظهرا

لانه مهية اذا وجد … في العين فالموضوع عنه قد فقد

وليس للواجب من مهية … بل هو فرد واحد اهوية

وعند ارباب الكلام المهرة … من حكى في القسمة المشتهرة

لو فسر الجوهر بالموجود لا … في موضع فهو يمتنع قد جلا

اذ لم يصر في شرعنا ارخصة في … اطلاقه عليه فهو قد نفي

فريدة في نفي كونه عرضا

الهنا المعبود ليس بعرض … اذ فيه بعيد موضوع فرض

يحصل فيه الافتقار المنتفي … وانه في لو يكن قد نفي

فريدة في نفي كونه محلا للحوادث

الهنا الحادث ليس محلا … عينية الصفات للذات تجل

تعلق الاوصاف بحدوث شيء … يجدد بوصف وهو الممتنع

فلو ترى التغيير فهو كان نفي … تعلق الاوصاف للاوصاف في

لانه لولاه قد كان الحمد … لا القبول والحدوث قد حصل

فريدة في نفي كونه محلا للحوادث الخارجية

ما كان في الخارج من حوادث … ينفي عن الله النفي الحادث

فماله من صحة ولا مرض … وهكذا ما كان في الجسم عرض

ولذة المزاج منها والالم … فان جسمية جزما عدم

والالم

والالم العقلي ايضا منتف … اذ هو بالعقل ما ينتفي

فريدة في نفي الاتحاد

واللذة العقلي لا يمتنع … لكنه من شرعنا لا يسمع

الله بالممكن لا يتحد … اذ هو في العقول ما يبعد

فلا يصير هو شيئا آخرا … بالكون والفساد وهو ظهرا

ولا يصير الشيئين كلا … بطلانه بالعقل ما حكا

ان بقيا شيئين موجودين … فلا اتحاد ههنا في البين

وان يكونا عدما فما بقي … اثنان حتى باتحاد يلتقي

فريدة في نفي الحلول

وان يكن واحد الاثنين عدم … ينفي الاتحاد ايضا قد حكم

الهنا في الغير ما لا يحل … لانه ان كان وصفا قد كمل

فكان في الكمال ما يفتقر … والفقر نقص نفيه ما ظهر

وان يكن الا لا يفتقر … فكان بالنفي لدى العقول خص

ثم الحلول في الحكم المعتبر … قيام موجود بموجود ظهر

فريدة في نفي الجهة

وذلك القيام بالتبع علم … والتبع في الاله قد عدم

الهنا الباري ليس في جهة … اذ يلزم الجسمية الموجبة

فانها مقصد من تحركا … فكان في مسلك جسم سلكا

فريدة في غناه تعالى

ثم له الجهات ايضا يفتقر … ونفيها للنقص ما قد ظهر

الهنا في الذات والوصف غني … غناه وصف من الاوصاف حي

لولاه ما انفك عن الفقر حين … كان فقيرا فهو بالنقص علن

فريدة في عدله

والفقر ما انفك عن الامكان … فنفيه يثبت بالبرهان

العدل عن ميل وجود نفيه … وهو شيئين هناك التسوية

فريدة في البدا

الهنا بالعدل مما قد وصف والظلم بالنفي لدينا قد عرف
نزهه عن القبيح قد حصل وهو عن الواجب ايضا لا يخطر
فالظلم عن الهنا لا يصدر ولنفيه كان النقص يظهر
قد كر الكلام في وصف البدا وهو لدى فاضل طوس فقدا
والنقص منه انما منا ورد من ان من لقاه ايمانا فقد
تفسيره ايضا لديهم مختلف والقول بالبداآت مما قد عرف
وانه اظهار ما لا يظهر من الحكيم القادر المصور
فقد ظهور ليس عنده الا على بل هو في عقل اولي الكامل
كان اجرام السما في النظر كون كالقياس في صقع النظر
فكانت الاجرام للاكوان جارية مجاري البرهان
يحيط في فلك ولي كامل فالحكم للكون لديه حاصل
يخبرنا بان سلطانا عدم ولم يكن بلوح محفوظ علم
وفيه طول العمر مما كتبا وطوله عن الاله طلبا
وهو عن المزيد والنقصان صين بامر الملك المنان
وبعد هذا اللوح قد ظهر فالم يكن يظهر منه قبل الدهر
ولوح الاجرام على ما قد علم بالمحو والاثبات مما قد رسم
واية الكتاب تشهد به تلك الاخبار ايضا فانتبه
ولوح محفوظ لدى الاصحاب ام الكتاب في كتاب الباب
وقال ذا في منبع الدرايه لو لم تكن في بابنا من اية
اخبرت بما كان وما يكون في عالم الاكوان فهذا المكتشف

فريدة في الخير والشر

وذاك قول الله يمحو ما يشا ويثبت الاحكام من غير امترا
اختلف الافهام في خير وشر والشر هل كان من الله صدر
فقيل ان الخير من يزدان والشر قد كان من الشيطان
فنسبا بواجب والاهرمن والخير الماثور في الكافي علن
انهما له منه قد ان وهو حديث محكم البنيان
وفيه ان الخير اجراه على يد الذي احبه وهو جلاله
والشر اجراه على مغضبه ويكفي بذكرنا من طلبه
والحق في المقال عند الحكما ما هو بالعقل السليم يعلما
ان الوجود خير محض وعلى هذا بعقل مستقيم من
والشر اما فقد ذات اوصفه كانت كمالا متصف
فذاك بالشر الحقيقي وسما مصطلح الاعلام هذا عدما
او كان ذا شيئا وجودا يلزم فقدان ذات او كمال فوسم
هذاك بالشر المجازي ولا يجعل اصلا من يتبع جعلا
اصل وجود الحي خير وحكي اعدامه للذات شر وقبح
شر وجود كان في الدنيا ظهر خير كثير تركه قبيح يعتبر
والترك للخير الكثير ان ظهر منه قليل الشر شر قد كره
وذلك العالم مبني على اتم نظم وهو مما قد جلا
ونظم احسن مما قد ترى ليس هنا يمكن بلا امترا
وما هو الشر الحقيقي عدم فماله من فاعل مما علم
وفاعل الشر المجازي كما دل به العقل اله علما

فرقة في الجبر والتفويض

والجعل بالوجود ما قد وقع | في شره لا جعل الا بالتبع
وقلة الشرور في العالم لا | يمنع الامر عن العقل خلا
اذ عالم الطباع والافلاك | وعالم الارواح والاملاك
جميعها عن كل شر قد خلا | لكونها اكثر مما قد جلا
في الجبر والتفويض ارباب الملل | قد وقعوا في الاضطراب والخلل
للاشعري القول بالجبر حصل | فانه فعل العبد عنده فعل
وليس في ارادة العبيد في | افعالهم دخل وهذا منتف
والثاني مختار لمن كان اعتزل | فالعبد في افعالهم كان استقل
ارادة الاله في الافعال | ليس لها الدخل في الاحوال
والجبر والتفويض ما بطلا | بل هو امر بين امرين جلا
وكان في اخبارنا مبينا | عالم اهل البيت هذا بينا
والقول بالجبر لدينا قد بطل | بداهة العقول جزما قد حصل
في ان في ارادة العبيد في | افعالهم دخل فهذا قد قفي
وفعل من يكون مختارا ومن | يكون مضطر الفرق قد علن
ضرورة العقول بالفرق قضى | فالقول بالجبر لذا الدين نقض
وانه لولاه فالامر امتنع | اذ هو للتكليف ما يتبع
وذاك فرع القدرة المعينة | فقدانها في فرضنا مبينه
وذلك التكليف بين العقلا | كان بغير طاقة قد حصلا
وانه لو سلب القدرة في | افعاله عقابه ظلم نفي
وانه يلزم كون الكافر | بكفره في الامتثال الطاهر

وان ما

وان ما كان مراد الله | اوقعه الكافر باستكراه
وانه لم يرد الايمان من | من كان بالكفر والعصيان علن
فيلزم الحكم بكون الله | في سفه وهو كلام واه
وانه بكفر كفار قضى | فجاز للانام في هذا رضا
ثم الرضا بالكفر ما حرما | فالنقض في هذاك ما لزما
وان عوذ الناس من شيطان | كما عليه الامر في القرآن
يبطل اذ ما كان ابليس فعل | فهو بفعل الله مما قد حصل
وانه يلزمه ان يرتفع | وثوقنا بكل وعد قد وقع
وهكذا الوعيد ان كان يصح | ان يفعل الباري فعلا قد قبح
يلزم تعطيل حدود الله | اذ يقع الاثم بفعل الله
وانه اراد فعل الاثم من | عبيده وتركه ايضا فمن
فيلزم التناقض المشتهر | فيما اراد الله وهو يظهر
وحسبك الآيات في القرآن | تثبت نفي الجبر والبطلان
ومذهب التفويض ايضا قد نقل | وبعض الآيات على ذاك دل
وانه يلزم ان يرجحا | بغير ما رجح وهو قبحا
فينتهي سلسلة الترجيح | الى اله الناس للتصحيح
فالامر في الفعل بغير مين | ما بين امرين بدون رفع البين
فالعبد والاله في هذا السبب | والعبد في التسبيب ما قد قرب
والله في هذاك ما قد بعد | بين ارادتين ذاك وجد
وان اردت الفصل والتفصيلا | والنقض والابرام والدليلا

كذاك في خير و شر و البداء ... وهكذا تفصيل تحقيق القضاء

فلاحظ المواعظ المشتهره ... الفقها للمتقين المهره

اذ هي في التوحيد والعقائد ... فاقت بما تولف الاماجد

وهكذا جميع ما الفت في ... امثالها والعقل في الكل قفي

وليس للجبري ما قد عقله ... من يخذل الله فلا هادي له

لان الاهلاك من الاضلال ... يراد في منهج الاقوال

فريق في القضاء والقدر

القول صبغ القضاء والقدر ... تشاجر الانام فيه معتبر

كم كلموا وتنازعوا وماري ... ما يطمئن النفس في دفع المراء

الا الذي الهم في العقائد ... اجاله تذكر في الفوائد

والنهي عن سر القضاء والقدر ... وكشفه يروى عن الاثنى عشر

العلم الاجمالي والكلي لدى ... اصحابنا باسم القضاء قد بدى

وسمي الجزئي لديهم بالقدر ... والحكم بالتفصيل فيه قد ظهر

واحسن العبائر المعتبره ... ما هو في لساننا مشتهره

من ان ما كان لديهم هندسه ... بيين الحد بغير وسوسه

سمي في لسانهم باسم القدر ... وما سوى ذلك بالقضاء ظهر

مرتبتان خصتا عند النظر ... في علمه باسم القضاء والقدر

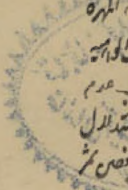
وليس جبر في القضاء والقدر ... وان يكن يوهم في بادي النظر

اذ علمه بدين ما حسبا ... والعلم بالاشياء ليس سببا

فالعلم ليس علة العصيان ... بل تابع المعلوم في الاعيان

خاتمة

يا معشر الاجلة الاخلة ... تم كلام العبد في الادلة



تم كلام العبد في الفوائد ... هاذه التحقيق في العقائد

والعلم بين الناس شيء مبتذل ... اذ له ما كان في طول الامل

لا سيما المعقول بين الناس ... منهدم البنيان والاساس

عليه في محافل الاعيان ... قد نسجت عناكب النسيان

مندرس الآثار عند العلماء ... لم يبق في العالم اسم الحكماء

وقد ذكرت ما به علم الله ... في نظمنا الدائر في الافواه

اطلقت في العاصفة المشتهره ... قد حار فيه الاذكياء المهره

وعن خفايا في الزوايا الباقيه ... اجلى جلابيب الشكوك الواهيه

براته كالنار في راس العلم ... لا يعتريه الوهم والريب عدم

فكم اطلت البحث في الاقوال ... اكثرت ما العناء في استدلال

الدر والمرجان في هذا النجم ... كاللؤلؤ الرطب عن الغصن نثر

فرغت عن تنظيمها في شهر قم ... معانيا كان لها ولم يدم

اخذت بالنظم الفريد كامله ... خدمتها كانت للاشياء ...

وفي ثمانين مضت في البين ... وثالث والالف والمائتين

فرغت من تسويدها ليلة الاربعاء لليلتين
بقيتا من محرم سنة ١٣٠٤
وانا اقل العباد محمد رضا
بن محمد جواد
ع




خطی اهدائی